الأمم المتحدة

A/56/PV.78

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧٨**
الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

في غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كمالو (جنوب أفريقيا).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية**

تقرير الأمين العام (A/56/171)

(ب) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية**

تقرير الأمين العام (A/56/390)

مشروع قرار (A/56/L.34)

(ج) **التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا**

تقرير الأمين العام (A/56/302)

مشروع القرار (A/56/L.31)

(د) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي**

تقرير الأمين العام (A/56/398)

مشروع القرار (A/56/L.36)

(هـ) **التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية**

تقرير الأمين العام (A/56/474)

مشروع القرار (A/56/L.26)

(و) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/55/996 و A/56/449)

مشروع القرار (A/56/L.35)

(ز) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/56/301)

مشروع القرار (A/56/L.25/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-67942 (A)
0167942

(ح) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي**

تقرير الأمين العام (A/56/122)

مشروع القرار (A/56/L.32)

(ط) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا**

تقرير الأمين العام (A/56/125)

(ي) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية**

تقرير الأمين العام (A/56/489)

مشروع القرار (A/56/L.37)

(ك) **التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/56/317)

مشروع القرار (A/56/L.38)

(ل) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية**

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (A/56/490)

مشروع القرار (A/56/L.30)

(م) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ**

مشروع القرار (A/56/L.29)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي لكي يعرض مشروع القرار A/56/L.36.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، بالإشارة إلى البند قيد الدراسة، أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/56/398. وأود أيضا، بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الإسلامية بالأمم المتحدة، أن أرحب بمواصلة تقوية العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ويشرفني أن أعرض، في هذا الصدد، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.36. ويذكِّر مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في ديباجته بجميع قرارات الجمعية العامة السابقة ذات الصلة ويؤكد على أهمية التعاون بين المنظمتين، بما في ذلك القرار ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، الذي قررت الجمعية العامة فيه دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة في دوراتها وفي أعمالها وفي أجهزة الجمعية الفرعية بصفة مراقب.

ويفصِّل مشروع القرار أسباب التعاون بين المنظمتين ومزايا هذا التعاون في جهودهما الرامية لتحقيق أهدافهما ومقاصدهما المشتركة، مثل الأهداف المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار، ونزع السلاح وحقوق الإنسان الأساسية.

وفي منطوق مشروع القرار، الذي يتألف من ١٥ فقرة، تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام، كما تنوه أيضا بالمشاركة النشطة من جانب المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وتطلب الجمعية أيضا إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين

ونزع السلاح وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وترحب الجمعية أيضا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون بين المنظمتين في مجالات الاهتمام المشترك واستعراض سبل ووسائل تعزيز آليات ذلك التعاون. وتثني الجمعية في فقرات المنطوق أيضا على الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لمواصلة التعاون بينهما في مجال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، وتحيط علما بمواصلة التعاون الوثيق بين المؤسستين في السعي إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أفغانستان. وترحب الجمعية أيضا بجهود أمانتي المنظمتين في تعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق والتعاون بينهما في مجالات الاهتمام المشترك في الميدان السياسي والمشاورات الجارية بينهما لتطوير ذلك التعاون. وترحب الجمعية أيضا بالاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى بين الأمانتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبين كبار موظفي أمانتي المنظمتين، وتشجع مشاركتهم في الاجتماعات الهامة التي تعقدها المنظمتان. وتوصي الجمعية أيضا بعقد اجتماع عام بين ممثلي أمانتي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٢. وتوصي أيضا بعقد اجتماع تنسيقي في عام ٢٠٠٢، لجهات التنسيق التابعة لمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية ومؤسساتها المنتسبة في نفس وقت اجتماع المؤتمر. وتشجع الجمعية أيضا الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة تعاونها الوثيق مع الهيئات الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة في مجالات الاهتمام ذات الأولوية لدى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتحث الجمعية الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية من أجل تعزيز التعاون. وتعرب الجمعية عن امتنانها للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسساتها من ناحية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية، من ناحية أخرى، لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتطلب الجمعية من الأمين العام، في هذا الصدد، أن يقدم إليها تقريرا في دورتها السابعة والخمسين.

تلك هي النقاط الأساسية في مشروع القرار الحالي. وإنني على اقتناع بأن الجمعية كعهدها في الماضي ستؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.36 – الذي يشرفني أن أقدمه بالنيابة عن مجموعة الدول الإسلامية – وستعتمده بالإجماع بعد استعراضه.

السيد هوننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن سعادة وفدي إذ يرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الأخرى، أصبح بندا واحدا مستقلا في جدول الأعمال لأول مرة في هذا العام. وهذا يتيح لنا الفرصة لتحقيق المزيد من الكفاءة في مناقشته حيث أننا سنناقشه مرة واحدة في الجمعية العامة، ولكنه يخلق أيضا مشكلة أنه يصبح من الصعب، بغية توخي الكفاءة ومراعاة قيود الوقت، التعليق على جميع البنود الفرعية ذات الأهمية المساوية في جدول الأعمال. لذلك فإنني سأعلق هذا العام على التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد البرلماني الدولي.

ومما يبرز الأهمية الكبرى للتعاون القوي والعملي بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن أفريقيا ما زال يجتاحها عدد من الصراعات المسلحة والجفاف والتخلف المستمر. وقد اتخذ مؤتمر قمة المنظمة المعقود في لوساكا في تموز/يوليه الماضي القرار الهام بالمضي قدما في فكرة تحويل

المنظمة إلى اتحاد أفريقي. ويواجه الأمين العام الجديد، السيد عمارة عيسى، التحدي الهائل المتمثل في تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة جيدة الأداء تلبي الآمال العظيمة التي أوجدها كل من هذا القرار وإطلاق المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تحولت بعد ذلك إلى المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا. وترى النرويج أن مساعدة الأمم المتحدة ستكون لازمة لتحقيق هذه الخطط الطموحة. ومن شأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة أن يغذي كذلك الآمال الكبيرة المعقودة على منع نشوب الصراعات وحلها، والحكم الرشيد والديمقراطية، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية، على النحو المتوخى في المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وينبغي مواصلة تطوير الجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. فلا يزال الكثير من الصراعات في القارة الأفريقية بدون حل ويمكن الإفادة في حلها كثيرا من الجهد المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتتوخى المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا أن يضطلع القادة الأفريقيون بالمسؤولية عن السلام ومنع نشوب الصراعات. وفي ضوء هذا الالتزام الشديد بالسلام من جانب الزعماء الأفريقيين ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة دورا داعما. وستواصل النرويج تقديم الدعم لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وتدعو الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة التقنية لهذه الهيئة وإلى إقامة برامج لتبادل الموظفين معها.

كما تود النرويج أن تنوه بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية. وتحث النرويج المنظمة على زيادة التعاون على تقليل الدمار الذي تحدثه الألغام والأسلحة الصغيرة إلى أدنى حد. وتنطوي مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإيجابية بالموافقة على وقف بيع الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نموذج ينبغي أن يحتذي به الآخرون.

وتثني النرويج على الأمين العام وعلى رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي لما أبدياه من الالتزام بالتعاون بين المنظمتين، وللجهود التي يبذلانها لتوسيع نطاق ذلك التعاون إلى مجالات جديدة ذات اهتمام مشترك. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا سعيهما للتوصل إلى حلول للمشاكل العالمية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين والإرهاب ونزع السلاح وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتود النرويج أن تؤكد أهمية حرية الدين والعقيدة على السواء والدور الذي يمكن أن تؤديه الطوائف الدينية في نشر التسامح والتفاهم والسعي لإيجاد حلول للصراعات. ونرحب بالبيان القوي الذي أدلى به السيد عبد الواحد بلقزيز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. فقد أكد مجددا موقف المنظمة وأدان بشدة الهجمات الإرهابية. وقال السيد بلقزيز إن هذه الأعمال مناقضة تماما للدين الإسلامي وتعاليمه.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي شريك حيوي للأمم المتحدة من خلال تأثيرها الإقليمي الواسع. وفي رأينا أن لهذا التعاون أهمية حاسمة في كسر حلقة الحرب والإرهاب والشقاء المفرغة في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن تدعم هذه المنظمة الجهود المبذولة للعثور على حل سياسي عن طريق حكومة عريضة القاعدة تشمل ممثلين عن جميع الفئات الرئيسية. ويجب أن يوضع مستقبل أفغانستان بشكل ثابت في أيدي الشعب الأفغاني نفسه.

ونشجع المنظمتين على مواصلة تعزيز التعاون بينهما في مجال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية. وثمة حاجة لرؤية مشتركة لإعادة إعمار أفغانستان في سياق إقليمي. ويجب أن

تتخذ الخطوات في هذا الصدد بالتشاور مع جيران أفغانستان. ونرى أن منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في التوصل إلى حل طويل الأجل يلقى قبولا في هذه المنطقة.

ومن الجوانب الهامة في العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة التعاون في الميدان. وقد تحقق تعاون ميداني فعال اليوم في كثير من مناطق الصراع وعدم الاستقرار في منطقة المنظمة. ويتضح هذا بجلاء في كوسوفو. ففي إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تقع على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسؤولية بناء المؤسسات والتحول الديمقراطي، وهما مجالان يقعان ضمن الأنشطة الرئيسية لهذه المنظمة. ويكفل تقسيم العمل بهذه الكيفية، استنادا إلى المزايا النسبية لكل منظمة، استخدام الموارد على نحو يتسم بفعالية التكلفة. وقد وجدت ترتيبات مماثلة للتعاون استنادا إلى توزيع المسؤولية في مناطق أخرى.

كما تشكل الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي خلال الأزمة الأخيرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مثالا إيجابيا آخر. ففي مقدونيا، نسق الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة الجهود للتوصل إلى تسوية تفاوضية وسلمية لهذا الصراع. وتؤدي جميع هذه المنظمات أدوارا حيوية في تنفيذ الاتفاق الإطاري في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وإن استمرار التنسيق هو أمر في المقام الأول من الأهمية.

وللتعاون في آسيا أهمية خاصة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وقد أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي في الأعوام الأخيرة مكاتب في الجمهوريات الخمس جميعا. كما أن عددا من وكالات الأمم المتحدة لها برامج راسخة في تلك البلدان. وينبغي لذلك أن نبحث عن طرق للنهوض بالتنسيق وتحديد مجالات يمكن فيها تحقيق التآزر فيما بينها، ومن ثم زيادة تأثير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إلى أقصى حد.

وستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريكا أساسيا للأمم المتحدة في السنوات المقبلة، تعمل بالتضافر معها على إرساء قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف العبء عن المنظمة العالمية في منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتتابع النرويج عن كثب التعاون الذي نشأ بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة منذ توقيع اتفاق التعاون الأصلي بين المنظمتين في عام ١٩٩٦. وقد رأينا هذا التعاون يتسع نطاقه بدرجة كبيرة خلال هذه السنوات، مع التركيز على المسائل الجوهرية من قبيل السلام والأمن والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والمسائل الجنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتسلم المنظمات الدولية اليوم بفائدة استحداث بُعد برلماني. ولدينا اقتناع بأنه ينبغي أن تشكل البرلمانات الوطنية حجر الزاوية في هذا البعد. ويلزم مزيد من التدخل المباشر للبرلمانات في المسائل الموضوعية التي تتصدى لها الأمم المتحدة.

وهكذا فإننا نعتقد بوجود إمكانيات سياسية لم تستغل بعد في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولهذا السبب، نرحب بتقرير الأمين العام (A/55/996)، الذي يقترح خطوات محددة لتوثيق التعاون بين المنظمتين. ونؤيد تأييدا كاملا التوصية الواردة في هذا التقرير بتوجيه دعوة دائمة إلى الاتحاد للاشتراك في أعمال الأمم المتحدة ومنحه الحق في تعميم الوثائق لديها.

ومن دواعي أسفنا أنه لم يتسنّ اعتماد مشروع قرار يتضمن هذه التوصيات في هذه الدورة. ولكن بعد أن

لاحظنا خلال المناقشة في اللجنة السادسة هذا الدعم الساحق لمنح مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي من حيث المبدأ، نقترح تركيز الجهد على دورة العام المقبل. وستكون لدينا عندئذ فرصة جديدة لاتخاذ هذه الخطوة الهامة إلى الأمام وتأكيد التزامنا بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بمنح الاتحاد كلا من مركز المراقب والحق في تعميم الوثائق.

السيد جبار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن تقديره لرئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين سعادة السيد هاري هولكيري، على اقتراحه الجدير بالثناء الرامي إلى تجميع البنود المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في بند واحد إذ كانت هذه خطوة هامة في ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة. فالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة السنة الماضية لتجميع تلك البنود في بند واحد من شأنه قطعا أن يسهم في تنشيط أساليب عمل الجمعية وتحسين فعاليتها. ويحدونا أمل قوي أن تستمر هذه القيود تحت القيادة المقتدرة للرئيس الحالي، سعادة السيد هان سيونغ – سو.

وفي مداولاتنا بشأن البند ٢١، يود وفدي أن يولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وثلاث منظمات إقليمية أو دولية، وهي منظمة المؤتمر الإسلامي، واتحاد البرلمانات الدولي ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/56/398، يشير إلى زيادة عمق العلاقات التعاونية بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال الاتصالات الرفيعة المستوى، والمشاورات المنتظمة والاجتماعات التقنية. ويسر وفدي أيضا أن يلاحظ أن محتوى تقرير الأمين العام هذه السنة يتسم بطابع جوهري أعمق وتركيز أكبر. ويحدونا الأمل أن تتضمن التقارير المقبلة اقتراحات بشأن كيفية زيادة تطوير التعاون وترسيخه بين المنظمتين. ويجب على المنظمتين مواصلة استكشاف أبعاد جديدة للتعاون في ميدان السلم والأمن وكذلك في الميادين الأخرى. واستمرار المشاورات بشأن المسائل السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالجهود الجارية لصنع السلام في الصراع الدائر في أفغانستان وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، أصبح بُعدا هاما في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي، التي أُنشئت قبل ٣٢ سنة، لم يكن المقصود منها تعزيز الوحدة والتضامن في إطار الأمة الإسلامية أو المجتمع الإسلامي فحسب، ولكن أيضا إقامة المزيد من التعاون في جميع المجالات بين أعضائها. وتشمل أخوية منظمة المؤتمر الإسلامي مساحة جغرافية شاسعة وعددا كبيرا من السكان المنتشرين في جميع أرجاء العالم. وهي تمثل تنوعا غنيا في الثقافات والنظم السياسية التي تتقاسم التراث الإسلامي المشترك. وتمكنت منظمة المؤتمر الإسلامي، بالدعم النشط من أعضائها، من الوفاء بدورها كمؤسسة دولي هامة تخدم قضية السلم والأمن الدوليين وتعمل جاهدة من أجل مستقبل أفضل للمجتمع الإسلامي وللبشرية جمعاء.

وقد برهنت منظمة المؤتمر الإسلامي بما فيه الكفاية على أنها أداة في خدمة السلم والتنمية والتضامن بين شعوب العالم. ويسعدنا أن الأمين العام قد اعترف بالدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي واعتبر المنظمة منذ أمد بعيد شريكا هاما للأمم المتحدة. وتؤمن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة في موضع مناسب تماما لسد الفجوة بين البلدان الإسلامية وبقية المجتمع الدولي من خلال آلياتها للحوار والتعاون.

ويمضي التقرير ليشير إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي شاركت بنشاط في اجتماعات الأمم المتحدة ودخلت أجهزتها الفرعية في اتفاقات تعاونية مع شتى أجهزة الأمم المتحدة الفرعية. ويحدونا الأمل أن تكتسب مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين برنامج الأغذية العالمي من جهة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظماتها الفرعية من الجهة الأخرى الطابع الرسمي عما قريب. ويسعدنا أن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي كليهما ما زالتا تعززان تعاونهما، نظرا للدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي في الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والتعاون الفني.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح تزايد عدد ترتيبات التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والفرعية. وقد قدم تقرير الأمين العام معلومات مفيدة جدا عن مستوى ومدى التعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وبعض مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المتخصصة والفرعية. ومنذ التوقيع على اتفاق للتعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٨٣، أقامت هاتان المنظمتان علاقات عمل وثيقة من خلال التبادل المستمر للمعلومات والوثائق والمشاورات المنتظمة لتعزيز برامج التعاون المشترك في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

والاجتماع غير الرسمي الذي عُقد هذه السنة في القاهرة بين بنك التنمية الإسلامي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للنظر في الاحتياجات الطويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني كان أمرا جديرا بالثناء، ويحدونا أمل قوي في أن تنفذ التوصيات الصادرة عن ذلك الاجتماع تنفيذا كاملا.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، قد ركزتا جهودهما، عن طريق بنك التنمية الإسلامي ومركز البلدان الإسلامية للبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب، على الأمن الغذائي والتنمية الريفية، والتدريب في مجال تحليل السياسة الزراعية، والاتجار بالمنتجات الزراعية، وبناء القدرات الوطنية، وترقية الإنتاج الزراعي، وحماية البيئة والنهوض بالمجتمعات الريفية. ونظمتا أيضا بشكل مشترك سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بالمسائل الزراعية والمسائل الأخرى ذات الصلة. وماليزيا تدعم تلك الأنشطة إلى جانب أنشطة أخرى حددتها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي معا.

ويلاحظ وفدي أن التعاون بين الأمم المتحدة واتحاد البرلمانات الدولي ظل قائما منذ عام ١٩٤٧، عندما مُنح اتحاد البرلمانات الدولي مركزا استشاريا بصفته منظمة غير حكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وزاد ذلك التعاون تعزيزا بتوقيع اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة واتحاد البرلمانات الدولي في عام ١٩٩٦. وتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/56/449، قد أوضح بتفصيل مستوى التعاون ومختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمتان في مجالات السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم، والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وهناك ثروة هائلة من الخبرة والمعرفة والدعم التنظيمي مما يمكن أن يقدمه اتحاد البرلمانات الدولي في ذلك الصدد.

إن الاتحاد الدولي منظمة فريدة مشتركة بين الدول للبرلمانات الوطنية. ومركز المنظمة غير الحكومية الممنوح حاليا للاتحاد له امتيازات محدودة جدا، مما يحرم الاتحاد من فرصة الإسهام بشكل أكثر فعالية وانتظاما في الأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة الاعتراف بإسهام اتحاد البرلمانات

الدولي في أعمال الجمعية العامة وتقدير ذلك الإسهام. واتحاد البرلمانات الدولي يستأهل تماما أن يُسمح له بالمشاركة في أعمال وأنشطة الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأنه ينبغي منح اتحاد البرلمانات الدولي مركز المراقب في الجمعية العامة حتى تقوم علاقة مفيدة ومثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد.

ويرحب وفدي بإدراج البند الفرعي (م) من البند ٢١ من جدول الأعمال، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ''، في جدول أعمال الجمعية العامة هذه السنة. ويدعم وفدي إقامة التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، بالنظر إلى التزام المنتدى بإنشاء شراكات عالمية لمصلحة السلام العالمي والرخاء لجميع الشعوب. ونعتقد أن المنظمتين يمكن أن تضطلعا بدور متساو في إكمال ودعم كل واحدة للأخرى في تنفيذ واجباتهما، بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن من المستصوب إيلاء هذا التعاون أهمية متساوية من الأمم المتحدة.

وماليزيا بوصفها شريكا في الحوار الدائر في المنتدى منذ عام ١٩٩٧ ستواصل تقديم مساعدتها التقنية من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تلقى حتى الآن ٦٩٨ مشاركا ينتمون إلى الدول الأعضاء في المنتدى مختلف الدورات الدراسية القصيرة والمتوسطة الأمد في ماليزيا. وابتداء من السنة المقبلة سيوسع البرنامج ليشمل مشاركين من جزر مارشال وبالاو وولايات ميكرونيزيا الموحدة. ونأمل أن يزيد هذا الإسهام المتواضع من تعزيز تعاوننا مع الدول الأعضاء في المنتدى وأن يسهم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

ختاما، يأمل وفدي أن تحظى مشاريع القرارات A/56/L.36 و A/56/L.35 و A/56/L.29 بالتأييد الكامل من الجمعية وأن تعتمد بتوافق الآراء.

السيد مالوفييف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يولي وفد بيلاروس أهمية خاصة لنقاش الجمعية حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي الظروف الدولية الخاصة في الوقت الحالي، اكتسب توطيد الجهود العالمية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة أهمية خاصة. وبالرغم من مرور ثلاثة أشهر تقريبا على الهجمات التي وقعت على نيويورك وواشنطن العاصمة، ما زال يُنظر إلى تلك الهجمات بوصفها جريمة بشعة ضد شعب الولايات المتحدة وضد البشرية جمعاء. ولذلك ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تساعد الأمم المتحدة، كما ينص الميثاق، في حل القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين على صعيد إقليمي.

وبوصفي عضوا في مجلس نواب جمهورية بيلاروس وممثلا لبلدي لدى الاتحاد البرلماني الدولي، أود أن أتناول قضايا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

إننا نشهد اليوم تفاهماً متبادلاً متزايداً بين المنظمتين. وينظم الاتحاد البرلماني الدولي كل عام اجتماعات بين مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة وبرلمانيين من الأعضاء في الوفود الوطنية التي تشارك في دورات الجمعية العامة لمناقشة مبادرات وبرامج الأمم المتحدة الرئيسية. ولقد كان مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي عُقد في الخريف الماضي بمقر الأمم المتحدة واعتمد إعلانا ختاميا، حدثا هاما وبارزا للغاية. وشدد الإعلان على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات في مجالات عديدة من خلال هيئات الاتحاد البرلماني الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي اتخذ في العام الماضي عددا من القرارات ونفذ عددا من التدابير لدعم الأمم المتحدة. ولقد قدم رئيسا الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة نجمة هبة الله والسيد أندرس جونسون، إسهاما هاما في تحقيق هذا الهدف.

وسوف تُسهم مناقشة اليوم بشكل أكبر في تطوير العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، التي تتم تهيئة الظروف اللازمة لها. ويشهد الاتحاد عملية إصلاح. وتم اتخاذ قرارات عديدة متعلقة بإصلاح الاتحاد بغية تعزيزه وتعزيز علاقاته مع البرلمانات الوطنية.

ونحن على اقتناع بأن دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة، مثلما أوصى الأمين العام، السيد كوفي عنان، في تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/996)، ستكون معْلما بارزا على طريق تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وتأمل بيلاروس أن يُعتمد مشروع القرار الداعي إلى ذلك في ختام المفاوضات على النص.

ولتطوير التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، يولي المجلس الوطني لجمهورية بيلاروس اهتماما كبيرا لإرساء علاقات مستقرة مع الهيئات البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. ولقد تم تكثيف عمليات تبادل وجهات النظر مع ممثلي هذه المنظمات. وهناك مناقشات جارية الآن بشأن أهم القضايا المتصلة بعلاقاتنا. ونحن نعتبر أن لهذا الحوار أهمية في الإدماج الكامل للهيئات البرلمانية التابعة لمجلس بيلاروس الوطني، الذي انتُخب أعضاؤه بالأسلوب الديمقراطي في عام ٢٠٠٠، في المنظومة البرلمانية الأوروبية.

أود الآن أن أقول بضع عبارات عن بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك. للأسف، إن البشرية دخلت الألفية الجديدة وارثة عبئا ثقيلا من مشاكل خطيرة. وإحدى هذه المشاكل هي الإرهاب بصوره ومظاهره المختلفة، الذي أصبح خطرا واضحا على الأمن الدولي. ومما يُحزن أن خريطة الأعمال الإرهابية آخذة أيضا في الاتساع.

وبالعودة إلى الجرائم التي ارتُكبت ضد شعب الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، الجرائم التي هزت العالم، أود أن أنوه بأن شعب بيلاروس، إلى جانب بقية العالم المتحضر، تلقى بحزن واستياء شديدين أنباء تلك الجرائم الفظيعة، التي كانت من نوع لم يعرفه العالم من قبل. وأعربت جمهورية بيلاروس عن خالص تعازيها لشعب الولايات المتحدة ولكل البلدان التي فقدت مواطنين لها نتيجة لهذه المأساة.

يعتمد نجاح جهود المجتمع الدولي للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب، أولا وقبل كل شيء، على تنسيق وتعزيز جهود جميع الدول. ولقد أصبحت الأمم المتحدة الآن محور الجهود الشاملة للقضاء على هذه الآفة. ونحن نرى أنه ينبغي للمنظمة أن تؤدي دورا خاصا في وضع استراتيجية ونهج المجتمع الدولي في المعركة ضد الإرهاب.

والمجلس الوطني لجمهورية بيلاروس لن يتراخى أبدا في اهتمامه بإنشاء درع تشريعي محلي يُعول عليه للتصدي للإرهاب. ويكفي القول إنه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أودعت جمهورية بيلاروس في مقر الأمم المتحدة صك تصديقها على الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، التي صدق عليها البرلمان البيلاروسي في وقت سابق. وأصبحت بيلاروس الدولة الثامنة والعشرين الطرف في تلك الاتفاقية. ووقّعت بيلاروس أثناء الدورة الحالية على آخر الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب البالغ عددها ١٢، وهي اتفاقية قمع تمويل الإرهاب. ويعتزم المجلس الوطني لجمهورية بيلاروس التصديق على تلك الوثيقة في المستقبل القريب.

ولقد أصبح النظر في مشروع القانون المعني بمحاربة الإرهاب، الذي تم تقديمه بمبادرة من رئيس جمهورية بيلاروس، موضع اهتمام كبير في أنشطة البرلمانيين في

بيلاروس. ومن الواضح أن جميع فروع السلطة في بيلاروس عازمة على محاربة كل مظاهر النشاط الإرهابي. ونحن نعتزم مواصلة العمل المكثف في هذا المجال.

الوحدة والتضامن والعزيمة والعمل المخلص هي اليوم الأوراق الرابحة للمجتمع الدولي في محاربة الإرهاب. وبوصف جمهورية بيلاروس أحد البلدان التي عانت بفظاعة من أهوال وويلات الحرب العالمية الأخيرة، فهي تتفق أيضا مع آراء العديد من الدول الأخرى على رفض تحويل اللوم والمسؤولية من أفراد ومجموعات من الأفراد إلى شعوب ودول بأكملها. وأيا كان العمل العسكري الذي يتم التجهيز له الآن فسيكون أول ضحاياه آلاف من سكان البلدان الفقيرة المتخلفة النمو. ولهذا السبب ينبغي للساسة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن يكونوا متوازنين وحكماء للغاية في اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام القوة العسكرية. إننا جميعا مسؤولون أمام البشرية عن حفظ السلم والاستقرار العالميين وعن منع حرب عالمية جديدة.

كما أن بلدنا أسهم في قضية نزع السلاح والحفاظ على السلام العالمي. إننا نعارض استحداث أنظمة تسليح جديدة، لا سيما الأنظمة ذات الطابع العالمي. وكانت جمهورية بيلاروس قد تخلت طواعية عن مركزها كدولة نووية وسحبت جميع الأسلحة النووية من أراضيها. واقترحت بيلاروس قبل بضع سنوات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية واقترحت اتفاقا بعد نشر الأسلحة النووية في بلدان ليست فيها أسلحة نووية في الوقت الحالي. ونحن نرى أن أغلبية الدول الأوروبية ستدعم هذه المبادرة في المستقبل القريب، إن لم تدعمها في الوقت الحالي.

ولأني أتكلم هنا اليوم بوصفي ممثلا للمجلس الوطني في جمهورية بيلاروس وبوصفي عضوا في وفد بيلاروس في الدورة الحالية، أود أن أؤكد للدول الأعضاء والأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقيدنا المستمر بمبادئ الشراكة البناءة مع الأمم المتحدة ومع الهيئات الإقليمية باسم الهدف النبيل، هدف ضمان السلم والأمن الدوليين وتعزيز رفاهة كل شعوبنا.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): قررت حكومة الإمارة هذا العام أن تركز في بيانها على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، لأن هذا التعاون يغطي عددا متزايدا من المجالات في إطار من روح التكامل والتنسيق التي تعد مثالا يُحتذى.

لا شك في أن كون الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية كان في السابق أمينا عاما للأمم المتحدة قد ساهم بالتأكيد في إشاعة روح الانسجام هذه في الفكر والمناقشة والعمل بين كلا المنظمتين.

إن وفد إمارة موناكو، عضو المنظمة الدولية للفرانكفونية، أحاط علما بتقرير الأمين العام، المُحكم والشامل، عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، باهتمام متزايد كلما تقدمنا في قراءته.

وخلال السنتين الماضيتين، ومنذ أن اعتمدت لجمعية العامة القرار ٥٤/٢٥ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تزايدت المشاورات فيما بين المؤسستين الحكوميتين الدوليتين لا من حيث العدد فحسب، بل ومن حيث النوعية أيضا. لذا، فإن مشاعري الأولى تتمثل في التعبير عن الرضا وتهنئتي الحارة للأمينين العامين لكلا المنظمتين والمسؤولين والموظفين الذين يتولون تنفيذ هذا التعاون، سواء في نيويورك، أو في مقر المنظمة الدولية للفرانكفونية في باريس، وبطبيعة الحال، في الدول الأعضاء، حيث تتم هذه الجهود المشتركة في الواقع. وسواء كان الأمر يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وتعزيز السلام أو النهوض بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، فإن هذه الأنشطة والأعمال اتخذت بُعدا ديناميا جديدا نقدره كل التقدير.

ومنذ مؤتمر القمة الثامن لرؤساء الدول والحكومات للبلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة، الذي عقد في مونكتون بكندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اتسع نطاق الدور السياسي للمنظمة الدولية للفرانكفونية دون شك. وتتم عملياتها، لا سيما في أفريقيا، بقدر كبير من الكفاءة والعزم. ويسعدنا ذلك، لما له من نتائج مفيدة ونافعة.

والتعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية ومساندة الديمقراطية يبدو مشجعا جدا أيضا. فبفضل التنسيق بين المنظمتين أصبح التكامل بينهما ممتازا. والتدابير الرامية إلى زيادة هذا التعاون، والتي تمت بلورتها خلال اجتماعات كبار المسؤولين في الإدارتين المعنيتين، التي عقدت يومي ٥ و ٦ آذار/مارس٢٠٠١، ينبغي أن تسمح بتعزيز ذلك التكامل مع زيادة عدد المبادرات الفعلية أو المحتملة.

بالنسبة للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي اكتسبت فيها المنظمة الدولية للفرانكفونية ووكالتها التنفيذية خبرة طويلة ومؤهلات رفيعة، تعكف المنظمة على بلورة شراكة حقة مع الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بحيث تفيد الدول الأعضاء في كل من المنظمتين. كما أن قرارات المؤتمرات العالمية التي عقدت في الآونة الأخيرة، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة، التي شاركت فيها المنظمة، وتنفيذ خطط العمل الصادرة عنها، تؤكد على الإرادة المشتركة لدى المنظمتين للعمل معاً وبشكل ملموس في مواجهة التحديات الماثلة في عالمنا، وبالأخص العنف والفقر والجهل.

وأود كذلك التنويه بالمبادرات والتدابير المشتركة الناجحة جدا التي اتخذتها المنظمتان الدوليتان في مجالي الإعلام والاتصال. لقد كان استخدام الاتصال الإلكتروني، بشكل خاص، موضوعا لدورات تدريبية مشتركة نظمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ونيسان/أبريل ٢٠٠١. وكانت هذه مبادرة بناءة للغاية. وفي نفس الإطار، فإن التعاون القائم بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ووكالة الفرانكفونية، والذي يتخذ شكل برامج تدريب مشتركة للموظفين الدوليين بشأن تنفيذ التشريعات البيئية، من خلال برامج للتعليم عن بعد، يقدم أمثلة ممتازة جديرة بالتشجيع.

أخيرا، إن النهج العملي الفعال الذي يبدو أنه يحفز التعاون بين المنظمتين في مجالات معينة من العمل الدولي الذي تشاركان فيه، يبدو لنا اليوم أساسيا أكثر من ذي قبل. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن الأمل في تعزيزه وموالاة تطويره، كما يدعو إلى ذلك مشروع القرار الذي شاركت إمارة موناكو في تقديمه وتولى عرضه باقتدار ممثل لبنان، البلد الذي سيستضيف مؤتمر قمة الفرانكفونية في العام المقبل. ويحدونا الأمل أن يحظى هذا النص بأوسع تأييد ممكن من جانب المجتمع الدولي، لأن هذا النص، فيما يتجاوز التعاون اللغوي الذي يمثله، يمكن أن يكون مثالا يُحتذى للتعاون فيما بين المؤسسات الذي قد يكون قيد التخطيط أو في طور المراجعة بغرض إعادة النظر في العلاقات وطرائق العمل.

وأود أن أشير مع الارتياح إلى الاجتماع الذي عقد في لشبونة، بالبرتغال، في كانون الأول/ديسمبر، والذي حضره الأمناء العامون والأمناء التنفيذيون لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد اللاتيني، ومنظمة الدول الأيبرية – الأمريكية للتربية والعلم والثقافة، وبالطبع، المنظمة الدولية للفرانكفونية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم أطيب تمنياتي للأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية، معالي السيد بطرس بطرس غالي، والإعراب عن تقديرنا لتفانيه والتزامه.

إن هذه المؤسسات تجمع بين ٧٩ حكومة وتمثل ١,٢ مليار رجل وامرأة في القارات الخمس. وقد أبدت هذه المؤسسات استعدادا قويا للتعاون في تخصصات أساسية مثل التكنولوجيات الجديدة وتعليم اللغات، بهدف تعزيز التنوع الثقافي والتعددية اللغوية.

السيدة غارسيا (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): إن نظر هذه الجلسة في البند الفرعي المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتصف بأهمية خاصة بالاقتران بنظرنا في اعتماد مشروع القرار الذي يدعو إلى اتخاذ قرار في الدورة السابعة والخمسين بشأن أشكال التعاون الجديد والمعزز بين هاتين المنظمتين. ويحدو وفد بلادي الأمل في أن توفر مناقشتنا هذا العام مدخلا مفيدا لمداولات الدورة المقبلة.

ووفد بلادي ما فتئ يثمِّن منذ أمد بعيد العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بوصف ذلك عاملا هاما في تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف. والدبلوماسية، بالنسبة للعديدين منا، ستتعزز تعزيزا كبيرا إذا تيسر لفروعنا التشريعية قدر أكبر من المدخلات لتعزيز التعاون الدولي عن طريق الأمم المتحدة، فضلا عن دور تحقق من خلاله قدرا أكبر من التفاهم بين الحكومات والشعوب.

ثمة مسألة تتصف بأهمية خاصة هي أن الاتحاد البرلماني الدولي بوسعه أن يوفر للأمم المتحدة مزيدا من الآراء المتنوعة، من قبيل الآراء المعرب عنها في المداولات والمناقشات البرلمانية في الاتحاد البرلماني الدولي. وبوسعه، بالإضافة إلى ذلك، أن يضطلع بدور هام في تعزيز الوعي والعمل على الصعيد البرلماني دعما لعملنا في الأمم المتحدة، فضلا عن توفير الدعم للبرلمانات، بغرض زيادة قدرتها على الاضطلاع بوظائفها التشريعية والإشرافية كاملة في مسائل هي رهن بالتعاون الدولي في الأمم المتحدة. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي، عن طريق تعاونه الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يواصل أيضا الإسهام في تعزيز وتنمية المؤسسات الديمقراطية التمثيلية، فضلا عن توفير المشورة البرلمانية بشأن مسائل إنمائية.

إن أهمية استمرار وتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي جرى الاعتراف بها على نحو واضح في العام الماضي. ففي ختام المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات الوطنية، الذي انعقد قبل مؤتمر قمة الألفية، تعهد البرلمانيون عن طريق إعلانهم المعنون ”رؤيا برلمانية من أجل التعاون الدولي في فجر الألفية الثالثة“، بقيام تعاون دولي مع الأمم المتحدة. ومن ثم، قرر مختلف رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، تعزيز التعاون في مختلف الميادين بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاط وفد بلادي علما في الآونة الأخيرة بأهمية الملاحظة الواردة في تقرير مجلس الاتحاد البرلماني الدولي الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠١، ومفادها أن العلاقة بين الاتحاد والأمم المتحدة ينبغي أن توفر بُعدا برلمانيا للأمم المتحدة، وتسمح لها بالتعاون مع البرلمانات عن طريق الاتحاد.

وهكذا، يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وبتوصياته عن أشكال تعزيز هذه العلاقة. ووفدي على ثقة بأننا سنتمكن في نهاية الدورة المقبلة للجمعية العامة، من أن نتفق على أشكال محددة تمكِّن الاتحاد البرلماني الدولي من تقديم إسهامه القيِّم وتجربته الهامة لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة.

الفرعان التنفيذي والبرلماني في الفلبين يتمتعان بعلاقة وثيقة في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولا سيما المسائل التي تعالجها الأمم المتحدة. ووفودنا إلى الدورات العادية للجمعية العامة تضم دوما عددا كبيرا من المشرِّعين. والبرلمانيون الفلبينيون يشكلون كذلك جزءا من وفودنا إلى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. وفي الآونة الأخيرة، ترأس سناتور فلبيني وفدنا إلى الجمعية العامة للدورة الاستثنائية المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وفي هذا السياق، ستواصل الفلبين دعم الجهود المبذولة لإقامة علاقة جديدة ومعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

السيد ديفز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

لقد أجمع زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية العام الماضي على العمل معا من أجل جعل عالمنا أكثر سلما، وأكثر ازدهارا، وأكثر عدالة. فذلك يمثل تحديا هائلا. وفي حين أن الأمم المتحدة، وهي أكثر المنظمات شمولية وتمثيلا في العالم، مهيأة تماما للاضطلاع بدور مركزي في الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي، فهي تحتاج إلى كل مساعدة ممكن أن تحصل عليها. ولهذا السبب فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها هام جدا بالنسبة لعمل الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، تؤيد المملكة المتحدة تمام التأييد البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويسرنا أيضا أن تسنح الفرصة لتأييد توصية الأمين العام ومفادها أن يُعطى الاتحاد البرلماني مركز المراقب هنا في الأمم المتحدة. ويحدونا كبير الأمل في متابعة الإجراءات في العام المقبل على النحو المناسب بغية تحقيق ذلك الهدف.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بتقرير الأمين العام الصادر في آب/أغسطس استجابة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. غير أنني أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي رئيسا لوفد المملكة المتحدة إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وبصفتي نائبا لرئيس تلك الجمعية.

لقد انقضى بالتحديد ٥٠ عاما على إبرام مجلس أوروبا اتفاق التعاون مع الأمم المتحدة.وفي غضون ذلك أنجزت أعمال كثيرة، ولكني أود أن أبرز عددا من مجالات التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا خلال العام الماضي.

أولا، عقب الأحداث الرهيبة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أظهر مجلس أوروبا عزمه على الإسهام الكامل في العمل الدولي ضد الإرهاب. وإن الأمم المتحدة تضطلع، بطبيعة الحال، بالدور الرئيسي في ذلك. بيد أن إسهام مجلس أوروبا سيكون داعما ومستديما، حيثما يكون مناسبا، وبالتعاون مع محافل أخرى متعددة الأطراف، للاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب. وسنستخدم كامل طاقاتنا الخاصة في تلك الحملة، لا سيما اتفاقياتنا وصكوكنا القانونية، وما نتمتع به من طابع أوروبي كوننا هيئة مؤلفة من ٤٣ دولة عضوا.

ثانيا، أود أن أذكر إسهام مجلس أوروبا في أنشطة الأمم المتحدة في كوسوفو. فنحن نواصل تقديم المساعدة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في مسائل تشريعية وإصلاحية، ولا سيما في المجالين القانوني والقضائي، مع تركيز خاص على حقوق الإنسان.

وقد تكلل التعاون بين المنظمتين في تشرين الثاني/نوفمبر بانتخابات الجمعية الجديدة لكوسوفو. وبناء على طلب الأمم المتحدة، أوفدنا بعثة لمراقبة العملية الانتخابية، شارك فيها البرلمانيون من مجلس أوروبا. ويبرز النجاح الكبير الذي حققته هذه العملية، مرة أخرى، قيمة التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية المختلفة وغيرها.

وتعاون مجلس أوروبا مرة أخرى مع الأمم المتحدة، في البوسنة للقيام بدور عملي هام، خاصة فيما يتصل بمسائل حقوق الإنسان وعمل خبراؤنا مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فيما يتصل بعدة أمور من بينها تشريعات حقوق الإنسان وإصلاح السجون. وتعمل المنظمتان معا لضمان أن تصبح البوسنة والهرسك عضواً في مجلس أوروبا، في وقت قريب.

وأود أن أذكر أيضا التعاون الوثيق الذي نشأ بين مجلس أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا. فعقب الحادث الذي وقع في رومانيا، نعمل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة من أجل النظر في آثار الحوادث الصناعية العابرة للحدود من حيث تلوث المياه. ونعمل بنشاط أيضا في عملية ''البيئة لصالح أوروبا''.

وخلال العام الماضي، اشترك مجلس أوروبا بنشاط أيضا، من خلال اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب التابعة له، في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الذي انعقد مؤخرا. وقد كلفنا بالتحضير على المستوى الأوروبي، مما شمل عقد مؤتمر أوروبي ناجح لمناهضة العنصرية. ونركز الاهتمام في الوقت الحالي على متابعة أعمال المؤتمر الأوروبي والمؤتمر العالمي.

وبطبيعة الحال، واصل مركزنا للشمال والجنوب الذي يوجد مقره في لشبونة، تعزيز الوعي بين الأوروبيين بالمشاكل التي يعاني البعض منها في أماكن أخرى من العالم. وهذا أمر مهم لأنه يوضح أننا، في مجلس أوروبا، لا نهتم بشؤون قارتنا فقط. فنحن ندرك أننا جزء من عالم واحد، وأن اهتمامنا بالتطورات الجارية لا يقتصر على المناطق المجاورة، ومنها المغرب العربي والشرق الأوسط، بل نهتم أيضا بما يحدث في العالم بأسره. ونحن في مجلس أوروبا على استعداد للعمل مع منظمات إقليمية أخرى من أجل تحقيق مُثل الأمم المتحدة.

لقد أشارت وفود أخرى في بياناتها إلى منظمات أخرى، ولكن يبدو أننا وصلنا إلى نفس النتيجة. وهي أن الأمم المتحدة ستستفيد كثيرا من التعاون القوي مع المنظمات الإقليمية، وهي نتيجة تتفق معها المملكة المتحدة تماماً.

السيدة اندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يقدم تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عدة ملاحظات وتوصيات هامة. وقد أحاط وفدي علما بالتقرير ويرى أنه مفيد لأنه سيؤدي إلى تعاون أقوى بين المنظمتين. ونتوجه إلى الأمين العام بخالص شكرنا على جهوده التي لا تكل في سبيل النهوض بقضية العالم النامي، لا سيما أفريقيا.

ويود وفدي أيضا أن يهنئ الرئيس على قيادته. ونحن متأكدون من أن شؤون الجمعية العامة ستدار باقتدار، في ظل رئاسته.

ففي مطلع هذه الألفية الجديدة. استجابت أفريقيا للنداء من أجل وضع خطة للتنمية المستدامة على نطاق القارة. وقد جاءت تلك الاستجابة في الوقت المناسب، حيث تقف القارة متأهبة للنهضة سواء على المستوى المؤسسي، الذي يرمز إليه الاتحاد الأفريقي الذي سينطلق قريبا، أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والإنمائي، الذي تمثله الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهناك علاقة تكافلية بين المبادرتين حيث أن الاتحاد الأفريقي سيقوم بدور الآلية الاستراتيجية للنهوض بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرامجها.

وتدرك أفريقيا كذلك أن عليها الدخول في شراكة مع سائر العالم للحصول على دعم لنهضة القارة. فبتعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، ستقوم الأمم المتحدة بدور محوري في تجديد أفريقيا. والوثيقة

التأسيسية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مكملتان لإعلان الألفية، الذي التزمت الدول الأعضاء بموجبه بالاستجابة لاحتياجات أفريقيا الخاصة. وقد جاء أفضل تعبير عن أهداف إعلان الألفية وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الإعلان الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الذي أكد ''إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسيين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ١)

ونتوجه اليوم إلى هذه الهيئة بأمل وتطلع كبيرين. لأن هناك فجراً جديداً يلوح في أفق أفريقيا. لقد قرر الأفارقة الاستنارة بضوء الرفاهية. وقررنا أن نجعل حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والاستقرار القواعد الأساسية لقارة مزدهرة. ونسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بتحسين الظروف من أجل التجدد الاقتصادي، على النحو المنصوص عليه في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. لقد حددت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المملوكة لأفريقيا، أهدافاً إنمائية وغايات واضحة ودليلاً مفصلاً وآليات استعراضية لضمان التنفيذ الفعال واستراتيجيات المتابعة لبرامج التنمية المستدامة.

ومنذ بدء سريان الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأوروبي، تتطلع أفريقيا إلى الحدث الفاصل التالي واللحظة التي تحدد بدء عصر جديد يسوده الأمل والرفاهية والسلام على القارة. ونطلب تقديم الدعم الدولي والمعونة الدولية لإنشاء الأجهزة الهامة للاتحاد الأفريقي وهي: برلمان الدول الأفريقية؛ ومحكمة العدل؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتقني؛ واللجنة الأفريقية لحصول الشعوب والإنسان؛ والجهاز الخاص لإقرار السلام والاستقرار والأمن.

وتتضمن الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي أهدافا تتفق مع مقاصد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومضمون إعلان الألفية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأهم أهداف الاتحاد الأفريقي هي تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة؛ والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد؛ والتنمية المستدامة؛ واندماج الاقتصادات الأفريقية.

وتدعو أفريقيا المجتمع الدولي جدياً إلى القيام بدور في شراكة تعود بالفائدة المتبادلة على أساس ما قررنا نحن، كأفارقة، أنه الطريق السليم إلى تنميتنا المستدامة. وهذه دعوة إلى إقامة علاقة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، خاصة البلدان المتقدمة صناعياً. إن التهميش المستمر للقارة الأفريقية بسبب عملية العولمة أدى إلى اتساع تفاوت العلاقات داخل البلدان وفيما بينها. وتبين التجربة أنه لا يوجد في عملية العولمة شيء جوهري يؤدي تلقائيا إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. وبذلك تسعى أفريقيا إلى إقامة شراكة تكفل قيامها بدور في تشكيل صورة العولمة ومضمونها ومسارها، أي شراكة دولية تتسم بالإنصاف والعدل وبتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة. وهذا يتفق، بالتأكيد، مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن القاسم المشترك الأدنى المقبول لجميع الدول الأعضاء. وتعد أفريقيا أساسا عالميا للموارد، لا غنى عنه، يجب أن تستند إليه هذه الشراكة حتى تعود بالفائدة على الشعب الأفريقي.

وقد بين إعلان الألفية بوضوح الحاجة إلى تنسيق التعاون الدولي من أجل النهوض بتنمية أفريقيا: وقد تم التوصل إلى توافق في الآراء في قمة الألفية على أننا

> ''سندعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا ونساعد الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبذلك ندمج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي''. (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧)

ومن خلال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، تطلب أفريقيا من المجتمع الدولي تقديم المساعدة في الجهود الرامية لتخفيف وطأة الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وتحقيق الرقم المستهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والمساعدة في تخفيف عبء الديون والإعفاء من الديون، وزيادة تدفق رأس المال الخاص والاستثمارات إلى أفريقيا؛ ودعم إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكي تستجيب بصورة أفضل لاحتياجات وشواغل البلدان الأفريقية، وزيادة فرص المنتجات الأفريقية في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وقد شرعت أفريقيا في اتخاذ تدابير غير عادية ممثلة في الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. نظرا لحاجتنا العاجلة للقضاء على الفقر ومعالجة الآثار التاريخية المدمرة الناجمة عن الميراث الاستعماري والحروب والصراع والأمراض. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى أن ينضم إلينا عندما ننفذ هذه المبادرات التي ترسي الأساس لقيام أفريقيا مزدهرة تحقق الانتصار على أوجاع الفقر والمرض والتخلف واليأس. ونجاح تلك الخطط يتوقف على الشراكة الفعالة بين الحكومة والشعب إلى جانب تعاون القطاع الخاص وقيام شراكة حقيقية مع الدول المتقدمة التي تضع أفريقيا أيضا في بؤرة اهتمامها. ونرحب بالمبادرات الرامية لمساعدة أفريقيا على مواجهة التحديات الكامنة في تحقيق التنمية المستدامة، مثل قوة العمل التابعة لمجموعة الثمانية التي ستعمل مع اللجنة التوجيهية الأفريقية وأمانة الاتحاد الأفريقي.

لقد أُنجز قدر كبير من العمل داخل الأمم المتحدة لتشجيع التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وقد خصصت دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف هذا العام بالكامل لموضوع تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالتنمية المستدامة في أفريقيا. ولدى الأمم المتحدة مكتب اتصال مع منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا. وفي رأينا أنه إذا أمكن تقوية هذا المكتب، لأصبحت الأمم المتحدة أقدر على تحقيق نواياها المعلنة تجاه أفريقيا. وما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تضطلع بدور هام في تنسيق التعاون بين الهيئتين وتيسيره على المستوى الاقتصادي.

في الختام، يتطلع وفدي إلى الاستعراض الذي ستجريه الأمم المتحدة في الشهور القليلة المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وسيقدم هذا الاستعراض دروسا مفيدة يمكن استخلاصها من السنوات العشر الماضية. وعلينا أن نبني العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي على أساس هذه الدروس في المستقبل. وسنشارك بنشاط في هذه العملية، وخاصة في تشكيل العلاقة بعد مرحلة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والاستفادة من الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

السيد فاموس - غولدمن (كندا) (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان باسم الحكومة الكندية تأييدا لمشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وقد شاركت كندا في تقديم القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال على مدى سنوات عديدة، ويسرنا أن نشارك مرة أخرى في تقديم مشروع هذا العام.

وأود أيضا أن أعرّف بحضور رئيس المجموعة الكندية في الاتحاد البرلماني الدولي، السناتورة شيلا فاينستون، عضو المجلس التنفيذي العالمي للاتحاد البرلماني الدولي.

منذ ما يزيد على عام بقليل، أثناء الأسبوع التاريخي لقمة الألفية، عمل الاتحاد البرلماني الدولي على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لعقد مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية في مقر

الأمم المتحدة. وكان الهدف من عقد الاجتماع توفير محفل لمناقشة التحديات الكبرى المدرجة في جدول الأعمال العالمي من خلال منظور برلماني، تجلى في بيانات ووجهات نظر ١٤٥ رئيسا من رؤساء البرلمانات الوطنية من مختلف أنحاء العالم.

وقد أكد رئيسا مجلس النواب ومجلس الشيوخ في كندا في البيانات التي أدليا بها أهمية قيام علاقة نشطة ومعززة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة فالأول أقدم هيئة والثانية أشهر منظمة في العالم. وبينما تستعد الأمم المتحدة لدخول قرنها الثاني، فإن الاتحاد البرلماني يوشك في الحقيقة، على دخول القرن الثالث، إذ أنه عقد أول مؤتمر له في باريس في عام ١٨٨٩.

(تكلم بالفرنسية)

ويؤكد إعلان مؤتمر رؤساء البرلمانات بوضوح الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي لا فيما يتعلق بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بإبراز الدور الذي يقوم به المجتمع البرلماني في إقامة تعاون متعدد الأطراف عن طريق الحكومات من خلال منظومة الأمم المتحدة – سواء بالنسبة للمشاكل الآخذة في الظهور مثل الإرهاب ومرض الإيدز، أو بالنسبة لمسائل قديمة العهد مثل نزع السلاح، وحقوق الإنسان، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وتؤيد كندا هذه التدابير، وكذلك ما يتصل بها من مبادرات تستهدف تقديم إسهام أكبر في الأمم المتحدة، وفقا لصكوك مثل اتفاق التعاون الموقع في عام ١٩٩٦، وإعلان الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٠، الذي يبين رغبتهم القوية في مزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظمتهم العالمية، وهي الاتحاد البرلماني الدولي؛ ويوصي تقرير الأمين العام الأخير المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه بضرورة أن تمنح الجمعية العامة الاتحاد البرلماني الدولي دعوة دائمة لكي يشارك حسب رغبته في دورات وأعمال الجمعية العامة.

(تكلم بالانكليزية)

وقد تناول الأمين العام الموضوع مباشرة في خطاب ترحيبه بالبرلمانيين في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عندما أعلن أن صوت البرلمانيين – وهو صوت الشعوب – ينبغي أن يكون مكونا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة . وتؤيد كندا تأييدا حارا تأكيد الأمين العام السيد عنان على التزامه بتعزيز البُعد البرلماني في أنشطة المنظمة. ويتمثل الدليل الحقيقي على ذلك في التوصية بمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب. وتعتقد كندا بأن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يسهم مساهمة قيّمة في دورات وأعمال الجمعية العامة، وأجهزتها الفرعية وفي المؤتمرات الوطنية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتشاطر كندا الأمين العام رأيه بضرورة منح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب. ونعتقد أن هذا الرأي يحظى أيضا بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء. وتتطلع كندا إلى اتخاذ قرار إيجابي في وقت مبكر بشأن هذا الموضوع في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

السيد بهرند (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا بوصفي من البرلمانيين أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه الهيئة بشأن مسألة إشراك أعضاء البرلمانات بقوة أكبر في أنشطة الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد مدى أهمية توثيق التعاون في نظري بين الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة العالمية الوحيدة للبرلمانات، من ناحية، وبين الأمم المتحدة من الناحية الأخرى. فالبرلمانات تعبر عن أصوات الدول وتسهم بالتالي في إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات صنع القرار الدولي.

وقد سلمت الأمم المتحدة بما لهذا التعاون من أهمية لزيادة فعالية أعمالها. ولن يحظى كفاحنا المشترك لتنمية جميع دول العالم والجهود التي نبذلها لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية بأي فرصة للنجاح ما لم تطبق البرلمانات الوطنية على شكل تشريعات محددة القرارات التي تتخذها الحكومات الوطنية على صعيد الأمم المتحدة. وقد أُعرب عن ذلك الاعتقاد في إعلان الألفية في العام الماضي. ولن يرضي من نمثلهم نحن معشر البرلمانيين عن الامتثال للمتطلبات التشريعية التي يصادفونها ما لم يقتنعوا بأنهم لا يجري تجاوزهم في أي قرار يُتخذ، بل يتمتع ممثلوهم المنتخبون بالقدرة على فرض قيد على أعمال الحكومات.

ويبث تقريرا الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/55/996 و A/56/449) الحياة في فكرة توثيق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ويقدمان توصيات محددة فيما يتعلق بطابع علاقتنا في المستقبل. ويرحب الوفد الألماني لدى الاتحاد البرلماني الدولي بهذين التقريرين بوصفهما نقطة انطلاق جيدة لتعميق العلاقات بين المنظمتين. وسيكون من دواعي سروري التشديد أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن منح مركز المراقب في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. إذ ستكون تلك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونتطلع إلى المشاركة في مزيد من المشاورات بشأن هذا الموضوع في الأشهر المقبلة.

لقد سبق للاتحاد البرلماني الدولي أن أبرم اتفاقات هامة للتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. إذ يقوم الاتحاد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج يرمي إلى تعزيز البرلمانات الوطنية. ويتعاون الاتحاد مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية على تصنيف دليل إرشادي بهدف زيادة الوعي في أوساط البرلمانيين بالالتزامات المنبثقة عن القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. فنحن، في نهاية المطاف نضطلع بتنفيذ تلك الالتزامات الدولية على أساس التشريعات الوطنية المناظرة والاعتمادات المخصصة في الميزانية.

وينبغي بالتأكيد الاستمرار في هذا التعاون المثمر وزيادة التوسع فيه.

ويمكننا أيضا في تعاوننا أن نرجع إلى الخبرة المتراكمة لدى الجمعيات البرلمانية الإقليمية من قبيل البرلمان الأوروبي وبرلمان الأنديز، وبرلمان أمريكا اللاتينية، ومجلس أوروبا. فقد تمتع مجلس أوروبا بمركز المراقب مدة تزيد على ١٠ سنوات واستغل هذا المركز للانخراط في التعاون في مناطق عديدة. وقدمت الرئاسة الليتوانية مشروع قرار ممتازا جديرا بتأييد الجميع. وهو يشير إلى الجهود المشتركة المبذولة في مجالات تعنينا جميعا. وتشمل تلك المجالات ما يلي: النضال ضد العنصرية وكراهية الأجانب، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة الإرهاب، والأنشطة القائمة على أرض الواقع في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو.

وبصفتي أحد نواب رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، يسرني أن البرلمانيين كانوا وما زالوا مشتركين في صياغة التعاون الذي يجري بين المنظمتين، على سبيل المثال في رصد الانتخابات التي تجري في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو. ولدى مجلس أوروبا القدرة على تقديم إسهام ملموس في سبيل منع نشوب الصراعات. ولهذا السبب، يحسن العمل على مواصلة التوسع في التعاون الحالي بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة بهدف استخدام الموارد القائمة بصورة أفضل وتجنب التداخل في أنشطتنا. ولذلك فإنني أؤيد النداء الموجه إلى الأمين العام بالانضمام إلى قادة مجلس أوروبا في استقصاء إمكانيات المزيد من التوسع في علاقاتنا، وتحسين تبادل المعلومات، وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور وفدي الشديد أن يشارك في المناقشة بشأن بند جدول الأعمال المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى''. فقد واجه المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة زيادة في حاجته إلى تكثيف التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

وتعلق أوكرانيا، شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول الأعضاء، أهمية كبيرة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الأمم المتحدة تواصل إحراز تقدم كبير في كفالة المنفعة المتبادلة من وراء علاقاتها مع المنظمات الإقليمية. وقد تجلى ذلك أكثر ما يكون في تعزيز الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الشؤون العالمية. ونرى أن الروابط الوثيقة مع الهياكل الإقليمية التي تعبر عن التنوع السياسي والاقتصادي والثقافي لكوكبنا تشكل أداة ذات أهمية حيوية يمكنها المساعدة في الحفاظ على طابع الأمم المتحدة الدولي الفريد وتعزيزه.

وفي ضوء الشواغل المشتركة المهيمنة، يبقى التضافر سعياً لتحقيق أهدافنا المشتركة الشيء المناسب، وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بقوة الاستراتيجيات الرامية إلى إحراز التقدم، والمجملة في تقرير الأمين العام المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/56/326).

ولعلي اليوم أسلط الضوء على بضع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفدي. تتتبع أوكرانيا بعناية تطور التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويساعد الاتحاد على نحو هام في تكثيف الحوار بين المجتمعات والدول بشأن المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وقد كانت أوكرانيا من المؤيدين بقوة لمشاريع القرارات بشأن هذا البند الفرعي لأن لدينا اعتقاداً راسخاً بأن للمنظمتين رسالة مشتركة تتمثل في جعل الرخاء والسلام والديمقراطية القيم العالمية الحقيقية للقرن الحادي والعشرين. ونعرب عن امتناننا لوفد الهند لعرضه مشروع القرار A/56/L.35، ونرجو أن يُعتمد بتوافق الآراء.

والتعاون بين الأمم المتحدة والهياكل الأوروبية الأطلسية مسألة أخرى ذات أهمية بالغة. وترحب أوكرانيا ترحيبا حارا بزيادة تنمية العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يعزز من خلال الجهود المشتركة لصياغة استراتيجيات شاملة لمنع نشوب الصراعات على أساس الاستخدام الواسع للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في السياقين الأوروبي والعالمي. ونعتقد أن تنفيذ تلك الفكرة سيكون منسجما انسجاما كبيرا مع الاقتراح الرامي إلى وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات الذي طرحه السنة الماضية الرئيس الأوكراني، ليونيد كوتشما، في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة مجلس الأمن.

وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وتعتقد أن تلك المنظمة الإقليمية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في أعمال الأمم المتحدة. ويضطلع مجلس أوروبا بدور هام في تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحكم القانون في أوروبا. وهو بوسعه، دون أن يفرض آراءه وقيمه على العضوية العامة للأمم المتحدة، أن يتقاسم بصورة شاملة تجربة أوروبا مع الأمم المتحدة، فيزيد بذلك من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل مشاكل بعض أكثر التحديات العالمية إلحاحا في القرن الجديد.

ونحن نرى أن مشروع القرار A/56/L.31، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، يتضمن كل

العناصر اللازمة التي تشكل الأساس لزيادة التفاعل بين المنظمتين. وستدعم أوكرانيا بفعالية كل المساعي المؤدية إلى تنفيذ مقاصده الرئيسية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ترحيبي بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية. وإننا نؤيد بقوة اعتزام تكثيف ذلك الحوار، الذي يتمخض عن نتائج هامة وقيمة ويسر وفدي أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار A/56/L.34 المتعلق بهذا الموضوع، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييده.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالانكليزية): تعرب النمسا عن ترحيبها بهذه المناقشة الأولى بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى مجتمعا في إطار بند واحد من بنود جدول الأعمال. وهذا معيار واضح للعيان وفعال في اتجاه تنشيط الجمعية العامة. ونحن واثقون بأن نجاح هذا العمل الابتكاري سيمكن من تقديم مبادرات أخرى بنفس الهدف.

وفيما يتعلق بالموضوع المطروح، يمكن للنمسا أن تشير إلى البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن أعضاء الاتحاد والدول المرتبطة به. ولما للنمسا من اهتمام ومسؤوليات خاصة في الوقت الراهن فيما يتعلق ببعض المنظمات، فإن وفدي يود أن يسوق الملاحظات الموجزة التالية.

إن النمسا بوصفها حاليا عضوا في ثلاثي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تؤيد تماما بيان الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون، وزير الخارجية الروماني. وقد تحملت النمسا تلك المسؤولية في السنة (الماضية) ونحن ندرك تماما التحديات العديدة التي تأتي مع ذلك المنصب.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال ممتاز لتعدد الطرق التي يمكن أن تتعاون بها المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة – ومع إحراز نتائج مؤثرة جدا، كما نعلم. وأود أن أشير خصوصا إلى بعثات المنظمتين الميدانية التي تزداد فعاليتها ونجاحها بفضل التعاون فيما بينها في الميدان.

واجتماع المجلس الوزاري الذي عقد في بوخارست في بداية هذا الأسبوع مهد الطريق لزيادة التعاون بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة. واعتماد خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب يقتضي تعاونا وثيقا بين أجهزة منظمة الأمن والتعاون وأجهزة الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ومقره فيينا. والنمسا مقتنعة بأن من العناصر الحاسمة في جهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب تحسين التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية. ووفدي واثق بأن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون ستفيان بتوقعاتنا في ذلك الصدد.

والنمسا بوصفها البلد المضيف للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تولت مسؤولية خاصة عن الإعداد الناجح لدخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة، ولكن ظهرت بعض العقبات. والعدد الكبير الذي يبعث على الإعجاب من التوقيعات والتصديقات يؤكد على التأييد شبه العالمي للمعاهدة: إذ وقعت ١٦٤ دولة وأودعت ٨٩ دولة صكوك مصادقتها. ولكن كما نعلم، لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ، لأن، من دواعي الأسف، أن ١٣ دولة من الدول الـ ٤٤ اللازمة مصادقتها لم توقع بعد على المعاهدة أو لم تصادق عليها.

وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على عقده في الشهر الماضي المؤتمر الثاني المتعلق بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. وتلك المناسبة، التي حدثت هنا في نيويورك، كررت التأكيد بصورة مقنعة على أهمية عدم الانتشار النووي ودوره في إطار الأمم المتحدة.

ويعتمد نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان على إسهام كل المنظمات المعنية. ولذلك فإن النمسا ترحب بالتعاون الممتاز بين اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل بقيادة أمينها التنفيذي السفير هوفمان، والأمم المتحدة، ذلك التعاون الذي، كما نعلم، قد أقيم بموجب اتفاق العلاقة المبرم في السنة الماضية بين اللجنة التحضيرية والأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن ينشط ذلك التعاون المناقشة المتعلقة بفوائد التحقق العالمي الذي تنص عليه معاهدة الحظر الشامل وأن يكون عاملا حفازا لإقناع الدول بأهمية وفائدة معاهدة الحظر الشامل.

واسمحوا لي أن أعرب بإيجاز عن تقدير النمسا لتعاون الأمم المتحدة الممتاز مع مجلس أوروبا، وهو منظمة تلتزم بها الحكومة النمساوية والشعب النمساوي التزاما خاصا. وقد برهن عمل كل من المنظمتين عبر السنين على أنه يترك تأثيرا هاما على عمل الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، قدمت مناقشة اللجنة السادسة لاستنساخ البشر لأسباب إنجابية مثالا جيدا للكيفية التي يمكن بها اتخاذ المبادرات الإقليمية على الصعيد العالمي.

وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة أيضا تعاونا متزايدا بشأن مسائل محددة متنوعة، يتعلق مثلا بحماية الأطفال، ومراقبة الانتخابات، ومكافحة الإرهاب، والمحكمة الجنائية الدولية. والنمسا واثقة بأن الدول الأعضاء ستواصل دعم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والأمين العام لمجلس أوروبا، السيد وولتر شويمر في جهودهما الرامية إلى تكثيف الحوار بين المنظمتين.

ومناقشة اليوم تكشف مرة أخرى عن الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تستخلص من التعاون والتفاعل الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. إن المشاكل العالمية تتطلب ردا عالميا وردوداً إقليمية محددة على حد سواء. وفي الوقت نفسه يوجد عادةً بُعد عالمي للقضايا الإقليمية. ونتيجة لذلك، تمس الحاجة إلى حوار أفضل مشترك بين المنظمات في صنع السياسة العامة، وكذلك إلى تعزيز التعاون في العمليات. ونحن واثقون بأن نقاشنا اليوم سيكون إسهاما آخر في تحسين التعاون في المستقبل.

السيد بيرغكفيست (السويد) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود وأنا أتكلم باسم حكومة السويد أن أؤيد بالكامل البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وبوصفي عضوا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، سوف أركز على التعاون بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة.

يوم السبت من الأسبوع القادم سوف تمر ٥٠ سنة بالتحديد على إبرام الاتفاق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة مجلس أوروبا. والغرض من الاتفاق هو تيسير التعاون من خلال تبادل المعلومات والتشاور المتبادل وحضور الاجتماعات ذات الصلة والتعاون الفني. وما زال الاتفاق فعالاً، حتى رغم التغيير والتطور الكبيرين في المنظمتين خلال الخمسين عاما الماضية. ولقد أصبح مجلس أوروبا منظمة أوروبية شاملة بالفعل، ويضم خُمس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كأعضاء أو مراقبين.

ولو كُتب الاتفاق اليوم لكانت أهدافه بالطبع أكثر طموحا. ولكن أهم شيء في هذه المرحلة هو توسيع الإطار العملي للأنشطة التعاونية وتطوير العلاقة من خلال التحديد العملي لمجالات التعاون. وبذلك سيصبح إجراء استعراض جدير بالاهتمام للاتفاق أسهل بكثير في مرحلة لاحقة.

يعبِّر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المرفوع إلى الجمعية العامة، عن النطاق الواسع للتعاون الذي نشأ بين المنظمتين. إن لمجلس أوروبا في مقر الأمم المتحدة اتصالات مثمرة عديدة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد تفاعل أكبر مع إدارة عمليات حفظ السلام. كما أن

العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمجلس علاقات وثيقة على الصعيدين العملي والسياسي معاً. وكان مجلس أوروبا قد تولى، بطلب من إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، مسؤولية مراقبة عملية الانتخابات البلدية في العام الماضي، وكذلك انتخابات الجمعية هذا العام، وظل المجلس نشيطا هناك في مجالات أخرى أيضا، مثل إصلاح الجهاز القضائي وحماية الأقليات وفي السياسات التعليمية وبرامج الأطفال والشباب.

كذلك يتمتع المجلس بعلاقات عمل وثيقة مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، وأيضا مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ويسعدنا التنويه بتقييم الأمين العام بأن احتمالات تحقيق تعزيز أكبر للتعاون ''واعدة للغاية''. والروابط الأقوى سوف تفيد كلتا المنظمتين. وما من شك في أن مجلس أوروبا يمكنه الإسهام فعلياً في أعمال الأمم المتحدة في مجالات عديدة تلقى فيها خبرته تقديرا كبيرا. وبذلك يمكننا خفض الازدواجية وتحقيق الاستخدام الأكفأ للموارد. والأهم حتى من ذلك هو أن نتمكن من تعزيز الدعم لقيمنا المشتركة، حيث أنها حجر الزاوية للأمن الديمقراطي.

والمجال الرئيسي للتعاون المتزايد هو العمل على حفظ وتعزيز النظام الدولي للقواعد. وينطبق هذا على قاعدة كل من القانون الوطني والقانون الدولي، وكذلك تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما ينبغي أن نشدد على منع نشوب الصراعات. فلنعمل على استغلال الموارد المشتركة إلى الحد الأقصى لوضع استراتيجيات لمنع نشوب الصراعات وبناء آلية أكثر تنظيما لمنع نشوب الصراعات.

وبوصف مجلس أوروبا منظمة إقليمية، فإنه أثبت أن بإمكانه أن يكون مؤثراً من خلال توطيد الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في أوروبا. علاوة على ذلك، يتمتع مجلس أوروبا بالقدرة على الإسهام في جهود بناء السلام العالمية، وكذلك في تعزيز الأمن الديمقراطي ضد خطر الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على البُعد البرلماني لمجلس أوروبا. إذ كانت الجمعية البرلمانية أول هيئة من نوعها تُنشأ في منظمة دولية، ولقد أقامت تفاعلا حيوياً مع هيئة حكومات المجلس، وبذلك أصبح مجلس أوروبا قادرا لا على تشجيع التعاون البناء بين الحكومات فحسب، بل أيضا على رعاية علاقات متعمقة وواسعة النطاق بين الممثلين المنتخبين لشعوب البلدان الأعضاء.

وتظل السويد ملتزمة التزاما قويا بكل من الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وسنواصل العمل في شراكة وطيدة مع كلتا المنظمتين لمواجهة تحديات اليوم والغد.

السيد امبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): نقاش اليوم حول بند جدول الأعمال المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى'' يبشر بالخير إلى أبعد حد، حيث أنه يتزامن مع تطورات هامة في القارة الأفريقية.

وقبل ستة أشهر تقريبا، اتخذ الزعماء الأفارقة في الجمعية العادية الـ ٣٧ المعقودة في لوساكا، بزامبيا، القرار التاريخي بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، ليجسدوا بذلك الحلم القديم لأفريقيا المستقلة. وقد تزامن ذلك التحول مع اعتماد شراكة جديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، تلك الشراكة التي استلهمتها أفريقيا وصممتها،

وتشتمل على برنامج عمل طموح يرسي أساسا ثابتا للنمو والتنمية ويقوي قدرة أفريقيا على القيام بدور أكثر نشاطا في الشؤون العالمية.

ولذا، يشعر وفدي بالامتنان للأمين العام على تقريره الهام الوارد في الوثيقة A/56/489، والذي يبرز هذه التطورات الهامة، في جملة أمور، ويقدم نظرة ثاقبة للحالة الصحية الحالية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن العلاقة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتفقان مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد ويشجع الشراكات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وقد تجلى هذا التعاون بوجه خاص في العام الماضي في الجهود الرامية إلى حل الصراعات في المنطقة الأفريقية. إن انتشار هذه الصراعات، رغم الجهود الكبرى التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد، ينم عن الحاجة الملحّة لتعزيز هذا التعاون مع أفريقيا لإيجاد حلول دائمة للصراعات.

ومن المسلَّم به على نطاق واسع أن للصراعات في أفريقيا أبعادا إقليمية ودون إقليمية. وأدت هذه الصراعات إلى تحركات واسعة للاجئين، مع ما يسببه ذلك من ضغط هائل على البُنى التحتية المتاحة والموارد الشحيحة. كما أن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، التي تعاني المجموعات المستضعفة كالنساء والأطفال وكبار السن من جرائها بشكل غير متناسب، تزيد من حدة عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم فإنها تقوض الجهود المتأنية للتنمية الوطنية. لذا، ينبغي التأكيد على الحاجة إلى تعاون مستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في منع الصراعات وبناء السلام بغية ضمان تهيئة مناخ مؤات للتنمية المستدامة.

ونشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٨، الذي يدعو منظمة الأمم المتحدة، في جملة أمور، إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي في تدعيم القدرة المؤسسية والتنفيذية لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، لا سيما في مجالات تطوير نظام الإنذار المبكر لديها، وتبادل المعلومات وتنسيقها، والمساعدة الفنية وتدريب المدنيين والأفراد العسكريين، بما في ذلك برامج تبادل الموظفين، والدعم السوقي في مجال إزالة الألغام وتعبئة الدعم المالي من خلال الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وإننا نعتبر إعادة تدشين الأمم المتحدة، في أيار/مايو من هذا العام، لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام والتنمية في أفريقيا، في لومي، توغو، مؤشرا إيجابيا على هذا الدعم. ولا بد أن يتوفر لهذا المركز التمويل اللازم لتمكينه من أداء دوره بفعالية. ونؤيد تماما جهود الأمين العام بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام، كما تجسدها الاستراتيجية التي اعتمدها فريق التنسيق بين الوكالات المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام في أيلول/سبتمبر الماضي. ولا يساورنا أي شك في أن مشاركة الأمم المتحدة وتعاونها مع أفريقيا، التي يوجد بها التركيز الأكبر من هذه الألغام في الوقت الحالي، سيخدمان مصالح شعوبنا.

إن إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وإتمام مهمتها في حزيران/يونيه من هذا العام بنجاح، معْلم بارز آخر في العلاقة بين المنظمة والقارة الأفريقية. والمناقشات التي أجرتها خلال الزيارة مع زعمائنا، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وأيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتوصيات الواردة في تقريرها، وفّرت للأمم المتحدة إطارا مناسبا لمشاركة مثمرة في مواجهة تحديات حل الصراعات وبناء السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وبينما نحن واثقون من أن هذه التوصيات ستنفذ تنفيذا كاملا، فإننا نحث الأمين العام على

تشكيل وإيفاد بعثات مماثلة لمناطق أخرى من قارتنا، لا سيما مناطق الأزمات.

إن النهوض بثقافة السلام والتسامح والوئام داخل الدول وفيما بينها شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والأمن في أفريقيا. وفي العام الماضي وُضع كامل ثقل الدعم السياسي للاتحاد الأفريقي في مناطق الصراع. ونتيجة لذلك، تولدت الثقة والطمأنينة من جديد فيما بين الجماعات في بلدان مثل بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وسيراليون. وقد تحقق ذلك بمشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة من خلال المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام.

وينبغي أن نشير هنا إلى أنه قد طُلب من المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي أن يوجه تعاونه إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ولا يمكن تنفيذ برامج العمل المحددة التي تضمنها إعلان الألفية، بنجاح إلا بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، الذي اعتمد زعماؤه مبادرات بعيدة الأثر بموجب الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها لبرامج الديمقراطية والحكم الرشيد في إطار هذه الشراكة من خلال تقديم مساعدة فعالة في بناء القدرة، لا سيما في إدارة القطاع العام، وإصلاح الخدمة الإدارية والمدنية والرقابة البرلمانية. وإن التعاون المكثف الحالي مع أفريقيا في مجال حفظ السلام ينبغي أن يمتد ليشمل توفير الأموال كيما يتسنى للأفراد العسكريين الأفارقة الذين يعملون مع الاتحاد الأفريقي في الترتيبات دون الإقليمية، أن يشاركوا في البرامج التدريبية والدورات الدراسية القصيرة.

لقد تعهد الزعماء الأفارقة رسميا، إفراديا وبصورة مشتركة بأن يضطلعوا بمسؤولية ترجمة رؤيتنا لأفريقيا الجديدة الواثقة وقد انبعثت من جديد، إلى حقيقة واقعة. ونحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مساعدة أفريقيا في تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها.

وأخيرا، أود أن أتناول مسألة ثبت أن تعاون الأمم المتحدة بشأنها كان عظيم القيمة خلال الأشهر الأخيرة. وأشير بذلك إلى التحدي المتمثل في مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيره من الأمراض المعدية. فعندما قرر الزعماء الأفارقة في مؤتمر القمة الأفريقي بشأن الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، المنعقد في أبوجا في نيسان/أبريل الماضي، حشد الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي على وجه الاستعجال، فعلوا ذلك إدراكا منهم للآثار العميقة لتفشي هذا الوباء على كل القطاعات في الحياة الوطنية – الزراعة والمنتجات الغذائية، والتعليم وتنمية الموارد البشرية، وبطبيعة الحال، برامجنا لمكافحة الفقر والقضاء عليه.

وإننا نشيد بالأمين العام على اشتراكه الإيجابي مع زعماء منطقتنا، وكذلك جهوده الدؤوبة سعيا إلى حلول من خلال بناء شراكة عالمية. إن قيامه بتعيين ممثل خاص معني بالإيدز في أفريقيا، وكذلك تدشين الصندوق العالمي للإيدز والصحة، الذي اجتذب تبرعات كبيرة من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، دليل على التزام المنظمة بأفريقيا قوية ومتعافية. ونلاحظ مع الارتياح أن مبادرة الأمم المتحدة بشأن الديون مقابل مكافحة الإيدز تساعد البلدان الأفريقية على تركيز الاهتمام من جديد على هذه القضايا في خططها.

وبعد رسوخ الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي الجديد، نتطلع إلى مزيد من التعاون بين أفريقيا والأمم المتحدة. ونحن واثقون من أن هذا التعاون سيظل مفيدا وسيعزز قدرة أفريقيا على الإسهام في تحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية في عالمنا.

السيد صن جون – يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يأخذ الكلمة بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال، الذي يجمع ١٣ بنداً فرعياً مختلفاً وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٨٥. وعلى رغم أن الدول الأعضاء لم تتعود بعد على هذا النمط الجديد من المناقشة المشتركة، نعتقد أن تجميع البنود الفرعية على هذا الشكل سيعزز في نهاية المطاف كفاءة مناقشات الجمعية، وتبسيط جداول الأعمال. لذلك، نأمل صادقين في أن تمضي المناقشة الجارية اليوم بسلاسة وأن تشكل سابقة طيبة للدورة المقبلة للجمعية العامة.

ويود وفد بلادي أن يتشاطر معكم الآراء عن التعاون بين الأمم المتحدة والعديد من المنظمات التي تعلق حكومتي عليها أهمية خاصة. أولاً، اسمحوا لي أن أتناول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. إن الاتحاد، منذ إنشائه في عام ١٨٨٩، يؤدي دوره بنجاح بوصفه مركز التنسيق للحوار البرلماني على الصعيد العالمي، ويرتقي إلى مستوى الهدف المنصوص عليه في المادة ١ من نظامه الأساسي. والاتحاد يسهم أيضاً إلى حد كبير في أعمال الأمم المتحدة بتوفير بُعد ورؤيا برلمانيين لمؤتمرات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، وفد بلادي مسرور جداً لملاحظة أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد يشهد تعزيزاً إضافياً منذ إبرام اتفاقية التعاون عام ١٩٩٦.

ويشيد وفد بلادي بالاتحاد البرلماني الدولي على مشاركته النشطة فعلياً في كل بند هام له مغزى عالمي من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي ومسائل حقوق الإنسان. ومثلما يظهر جيداً في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد (A/56/449)، فإنّ الاتحاد ما فتئ يسهم إسهامات كبيرة في مؤتمرات وأحداث رئيسية للأمم المتحدة، عن طريق تنظيم عدد متزايد من اجتماعات المائدة المستديرة للبرلمانيين بشأن مسائل قيد المناقشة، أو إصدار وثائق وتقارير ذات صلة.

وهذا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ليس مفيداً على نحو مشترك فحسب، وإنما لا غنى عنه أيضاً، حيث بإمكانه أن يعزز شفافية ومساءلة الأمم المتحدة أمام الرأي العام العالمي. وهو ضروري أيضاً لترجمة الالتزامات التي تمّ التعهد بها في الأمم المتحدة إلى أفعال ملموسة في كل دولة عضو. والواقع أن الاتحاد بإمكانه أن يملأ الفجوة بين المستويين العالمي والوطني عن طريق حث كل برلمان على تشريع نتائج وتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة.

وبعدما قلت ذلك، أود أن أكرر توصية الأمين العام بمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركزاً خاصاً، في ضوء طابعه الفريد بوصفه هيئة مشتركة بين الدول تمثل ١٤١ برلماناً. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي مبادرة الوفد الهندي بمنح الاتحاد مركز المراقب. ومع شعورنا بالأسف لتأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، نتطلع إلى اتخاذه خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ويسر وفد بلادي أن يعلن أنّ جمهورية كوريا تشارك أيضاً في تقديم مشروع القرار A/56/L.35.

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن وفد بلادي يرحب بإبرام اتفاق تنظيم العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمة. ونحن على ثقة بأن هذا الترتيب سيعزز الاتصالات بين الهيئتين، ويكفل أن تظل الأمم المتحدة على اطلاع وثيق على أنشطة المنظمة. وهذا التعاون هام خاصة في عالم اليوم حيث نواجه، مثلما دللت الأحداث الأخيرة، تهديداً متعاظماً ناجماً عن الحرب الكيميائية والبيولوجية.

ومنذ إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٧، أحرز تقدم كبير في نزع الأسلحة الكيميائية. ويشيد وفد بلادي بالخطوات التي تتخذها المنظمة لتحقيق التدمير الكامل لهذه الأسلحة، ولتعزيز مشاركة الصناعة الكيميائية في هذا الجهد.

والواضح أن التنفيذ الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية يعتمد اعتماداً كبيراً على فعالية نظام التحقق التابع لها. ورغم الصعوبات التي تواجهها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إزاء أنشطة التحقق التي تضطلع بها، فان وفد بلادي على ثقة بأن المنظمة ستحقق أهدافها النبيلة بدعم لا يحيد من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إبرام اتفاق تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة سيوفر زخماً إضافياً للجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والتقيد العالمي بها.

وحكومتي، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تسهم في تحقيق أهداف الاتفاقية. وقدمت حكومتي، في جملة أمور، قراراً في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية بعنوان ”توصية بشأن كفالة الطابع العالمي للاتفاقية“.

ومع إبرام اتفاق لتنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في شهر حزيران/يونيه الماضي هذا، أعرب المجتمع الدولي عن عزمه القوي على تعزيز التعاون بين الهيئتين. ومنذ ذلك الحين، أسفرت الجهود المبذولة عن إحراز نجاح كبير، آخر مثال عليه مؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أنّه أحرز تقدم كبير في إنشاء نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو يتألف من نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والبنية التحتية للاتصالات العالمية، وعمليات التفتيش في الموقع. وينبغي لهذه التدابير أن توفر للدول الأعضاء في المعاهدة القدرة على تقصي التفجيرات النووية، فضلاً عن تمكينها من بذل جهود متضافرة لتحليل هذه الانتهاكات والتصدي لها.

وفيما نرحب بهذه التطورات، لا يسعنا أن نكون مغالين في ذكر أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ساعد بالتأكيد على تعبئة دعم سياسي أوسع نطاقاً لهذا المسعى. وفي هذا السياق، يحدو وفد بلادي الأمل في أن تضطلع الأمم المتحدة بدور معزز في الجهود الرامية إلى تحقيق الطابع العالمي، الأمر الذي يقرّبنا أكثر من بلوغ هدف يتشاطره الجزء الأكبر من المجتمع الدولي – ألا وهو دخول المعاهدة حيز النفاذ وتعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار.

أخيرا، وليس آخرا، اسمحوا لي بأن أتطرق إلى موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

على مر السنين اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بطائفة واسعة النطاق من المهام تتعلق بمنع الصراعات وبناء السلام، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية، والتأهيل بعد انتهاء الصراع والأنشطة الإنسانية. وقد نُفذ الجانب الأعظم من هذا العمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. واعترافا منا بقيمة الترتيبات الإقليمية، وفعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الأخص، فإننا نعتقد أن دور تلك المنظمة لا بد أن يزداد تعزيزه.

وجمهورية كوريا، كشريك في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بذلت كل ما في وسعها للمساهمة

في أنشطة المنظمة والاشتراك فيها، وستواصل القيام بذلك. وفي آذار/مارس الماضي، استضافت حكومة كوريا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمرا حول تطبيق تدابير المنظمة لبناء الثقة والأمن في شمال شرقي آسيا. وقد وفر المؤتمر، الذي عقد في سول، فرصة فريدة للمنطقتين لكي تتشاطرا أفضل الخبرات وتعربا عن التضامن.

ومن المشجع أيضا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنه قد أحرز مزيد من التقدم في معالجة المشاكل الأمنية الإقليمية، منذ إنشاء المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٤ كعملية للتعاون الأمني في المنطقة. ويرى وفدي أن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا سيفيد في تعزيز احتمالات السلام والأمن لا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فقط، وإنما في جميع أنحاء العالم أيضا. وفي هذا السياق، سينظر وفدي في الوقت المناسب في طلب إدراج بند فرعي في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بالتشاور عن كثب مع الدول الأعضاء في المنتدى.

السيدة كرولي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفدي بالنهج الجديد المتمثل في تجميع النظر في علاقات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى في بند واحد. وهي طريقة أفضل لدراسة الكيفية التي تعمل بها المنظمات المتعددة القوميات معا وتنطوي على استغلال أفضل لوقت الجمعية العامة في آن واحد. ونود أن نركز ملاحظاتنا على منظمتين هما: الاتحاد البرلماني الدولي ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

يدعو أحد مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة اليوم إلى التعاون المستمر والوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهو يسلم بأن من المنطقي أن تتمكن الهيئتان اللتان تمثلان شعوب العالم من الكلام مع بعضهما والعمل سويا. إلا أن من الضروري أن نتفهم أن كلا من المنظمتين تختلف عن الأخرى في دورها ومسؤوليتها. ففي حين أن لدى كل منهما الكثير مما يمكن أن تمنحه للأخرى فإن عملية تقريب الوشائج بينهما تحتاج إلى بلورة بشكل أوضح.

وقد أيد الأمين العام، في ملاحظاته للبرلمانيين في ٤ كانون الأول/ديسمبر، الفهم بأن صوت البرلمانيين – وهو صوت الشعب – ينبغي أن يكون مكونا أساسيا من مكونات العمل في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن البرلمانات هي المكان الذي تصنع فيه قوانين البلاد، وتعرض فيه مجموعة آراء ومعتقدات المجتمع الذي تمثله. وهي المكان الذي تسن فيه التشريعات التي بموجبها توضع قرارات الأمم المتحدة موضع التنفيذ بشأن جميع البنود، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالإرهاب التي صدرت مؤخرا، وكذلك الإجراءات الأخرى المتعلقة بمشاكل مثل الفقر ومرض الإيدز وحماية البيئة.

ومن دواعي الارتياح أن ننوه بتذكرة الأمين العام بأهمية التمثيل المناسب للمرأة في جميع المستويات البرلمانية، وكذلك في الاتحاد البرلماني الدولي، وضرورة إصدار تشريعات لحماية حقوقها والنهوض بتقدمها ورفاهها.

وأوصى الأمين العام أيضا بأن يمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب في الجمعية العامة، وسيكون ذلك نقطة البداية في بناء تعاون أوثق بين المنظمتين. وبوصفي عضوة بمجلس الشيوخ عن جنوب استراليا في البرلمان الاسترالي، فقد أتيحت لي فرصة حضور عدد من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، سواء الاجتماعات العامة أو الاجتماعات الخاصة بالمرأة. وأحد الأمور التي تبدو واضحة جدا هو أن الاتحاد لا يتكلم بصوت واحد، ولا يدعي ذلك؛ بل إنه محفل يمكن أن

تتابع فيه مناقشات ومداولات مفيدة حول المسائل الدولية. وقد جاءت أوقات كانت حدة المشاعر ترتفع داخل الاتحاد وتثور مناقشات حامية، ولكنها نادرا ما كانت تتدنى إلى حد تبادل الشتائم أو الإهانات. وتوضح هذه المناقشات المتفجرة والمشتعلة إلى حد ما بجلاء الفرق بين البرلمانيين والوفود لدى الأمم المتحدة. والواقع أن الأمم المتحدة ربما يمكنها أن تستفيد من حرارة البرلمانيين، ويمكن أن يستفيد البرلمانيون من الدماثة التي يتمتع بها الممثلون في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد أفضت معظم مناقشات الاتحاد البرلماني الدولي إلى إصدار بيانات مشتركة معقولة ومتوازنة.

وقد شاركت استراليا منذ أمد طويل في الاتحاد البرلماني الدولي، بحضور مجموعة من البرلمانيين من كل من مجلسي النواب والشيوخ لهذه الاجتماعات. ولم تكن المجموعة تمثل البرلمان الاسترالي، ولا الحكومة ولا المعارضة. فقد ذهب كل شخص بمفرده. وعادة ما تصل المجموعة إلى موقف إجماعي حول المسائل قيد المناقشة. لكن من الواضح أن الاتحاد البرلماني الدولي، شأنه شأن الوفد الاسترالي في الاتحاد البرلماني الدولي، لا يتكلم بصوت واحد، ولهذا ستترتب نتائج على أي دور يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي بمجرد حصوله على مركز المراقب في الجمعية العامة.

وهناك مسألة تابعتها أنا وكثيرات غيري من النساء وهي نتائج اجتماعاتنا. ومن دواعي فخر الاتحاد البرلماني الدولي أنه يُعتبر، ما أسميه، الأطلسي الأم للعالم من حيث عدد النساء في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. ومبادرة أطلس الاتحاد البرلماني الدولي جاءت نتيجة لطلبات متابعة بعد اجتماعات الاتحاد. وهي مثال ممتاز لما يمكن أن يقدمه الاتحاد للأمم المتحدة في إطار العلاقة الوثيقة التي ستقوم بينهما.

وهناك أيضا مجال لعمل قائمة بالإمكانات الأخرى. خذ مثلا المناقشة التي أجراها الاتحاد بشأن حماية الأطفال – وهي مداولات مفيدة للغاية حول أكثر الموضوعات أهمية. ويمكن للاتحاد أن يرسل استمارة لكل برلمان مشارك، على سبيل المتابعة، كما فعل بالنسبة لحالة النساء في البرلمان، يلتمس فيها الحصول على معلومات عما إذا كان ذلك البرلمان قد سن تشريعات تغطي هذه المسألة أم لا. ويمكن أن تنشر النتائج ببساطة على شكل قائمة يُجاب عليها بنعم أو لا كمعلومات للمشاركين والمجتمع الأوسع نطاقا. ويمكن أن يتم نفس الشيء بالنسبة لكثير من الموضوعات.

وسيكون من الضروري ضمان أن تكون هذه النتائج مكملة لنتائج عمل الأمم المتحدة وأن تتلافى الازدواجية. وسيساعد ذلك العمل الأمم المتحدة أيضا على معالجة المسائل الهامة المتعلقة بالخضوع للمساءلة – وتزداد أهميتها أكثر فأكثر في أوقات تشديد القيود المالية وعندما تتزايد أعداد شعوب العالم التي تريد أن تعرف نتائج المؤتمرات الهامة وأعمال متابعتها والمناقشات والاتفاقات.

ولئن كانت استراليا في الماضي قد ناصرت الإبقاء على العلاقات بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وتعزيزها، والواقع أننا نؤكد على هذا الموقف اليوم، فإن من المهم أن ندرس بدقة كيفية تطوير هذه الروابط. وثمة حاجة لأن تكون الأمور واضحة بالنسبة للتكاليف، وأن أي زيادة في التكاليف في أي منظمة أو أخرى يجب أن توثق ويتفق عليها مسبقا قبل أن يحدث تقدم في العلاقات. ويواجه الاتحاد البرلماني الدولي صعوبات بالنسبة للتكاليف، وهذه مسألة – كما أوضحت استراليا في الماضي – لا يقدر على تحملها في ظل الشك المستمر في قدرة المنظمة على تسديد تلك التكاليف.

وكثير من البرلمانات تعمل على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، أي التمييز بين دور البرلمان ودور الحكومة التنفيذي، فهو يقوم بدور أشبه بدور الحارس فيما يتعلق

بمحاسبة الحكومة، خاصة في المصروفات، وكذلك في سن التشريعات. ومثل هذا التمييز بين الأدوار لا يلائم بسهولة العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. ومن المؤكد أن الاتحاد يمثل البرلمانيين، ولكنه لا يتكلم بصوت واحد، كما سبق أن بيَّنا. والمساءلة في الأمم المتحدة تقوم بها الدول الأعضاء وتتم لصالحها، فهي التي تتكون منها الأمم المتحدة. ومواصلة العلاقة بين المنظمتين ستقتضي مزيدا من المداولات والتعريفات على النحو الذي يتيحه مشروع القرار.

وما من شك في أن أي شيء يمكن أن يشجع البرلمانيين على إبراز مُثُل الأمم المتحدة في برلماناتهم هو أمر جيد. ولربما كان يحتج في الماضي بأن قضايا الأمم المتحدة لا تتعلق بأي بلد معين، إلا أن مما لا نزاع فيه اليوم أن عددا متزايدا من القضايا التي تثار في البرلمانات يتسم ببُعد وأهمية على الصعيد الدولي. ويعتبر العديد من مشاريع القرارات قيد المناقشة في هذه الجمعية العامة من الأمثلة التي تنطبق على هذه الحالة، ومنها على سبيل المثال مشاريع القرارات التي تتعلق بمصايد الأسماك وقانون البحار، والبيئة، وتلوث الهواء والماء ومسألة الإرهاب حاليا. ومن الضروري إيلاء التركيز الدولي نفسه على مسائل التجارة، والمالية، وأسواق السلع والخدمات وتعادل الأجور والعدالة وحقوق الإنسان.

نحن هنا اليوم في مرحلة من التاريخ تخطو فيها العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي خطوة هامة نحو المزيد من التقارب. وإن شعوب العالم التي ندعي جميعا أننا نمثلها بحاجة إلى صوت يسمع وقرارات تؤدي إلى تحسين حياتها. وسيؤدي توثيق الروابط إلى المساعدة على كفالة قيامنا نحن البرلمانيين بمواصلة إبراز مُثُل الأمم المتحدة في برلماناتنا ورغبات الناس في الأمم المتحدة.

ختاما، نود أن نعلق بإيجاز على إمكانية توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ. ويسرنا أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل ناورو صباح اليوم باسم منتدى جزر المحيط الهادئ. وإننا نعتقد بأن الشراكة البناءة بين الأمم المتحدة والمنتدى يمكن أن تؤدي إلى تحسين الجهود التي يضطلع بها المنتدى لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي، ومنها على سبيل المثال تنفيذ إعلان بيكيتاوا – كما يمكن أن تؤدي المشاورات بين المنتدى والأمم المتحدة إلى مساعدة الاقتصادات الجزرية الأكثر ضعفا على مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من فرصها.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): ليس من الممكن المبالغة في التوكيد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تنفيذ المبادئ والوفاء بالمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب. ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة أحكاما خاصة لمثل هذا التعاون. فبدون المنظمات الإقليمية تصبح مهمة الأمم المتحدة في بلوغ أهدافها في غاية الصعوبة. وبينما نركز على تعزيز التعاون مع جميع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي، فإننا نود أن نركز على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتين، هما منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، التي نتمتع بعضويتها. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

وإننا نلاحظ مع الارتياح أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واصلت تنفيذ البرنامج المتفق عليه للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وتوسيع نطاقه. وذلك التعاون، الذي يعود إلى عام ١٩٦٥، نما باطراد بمرور الزمن. واليوم، أصبحت الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بالعمل مباشرة مع منظمة الوحدة الأفريقية أقوى بكثير، في الوقت الذي تمر فيه منظمة عموم أفريقيا بمرحلة انتقالية تمهيدا لتحويلها إلى

الاتحاد الأفريقي. ويدعو وفدي الأمم المتحدة ووكالاتها إلى دعم انتقال منظمة الوحدة الأفريقية والبرامج التي ترمي إلى جعل الاتحاد الأفريقي جاهزا للعمل.

إن تقرير الأمين العام (A/56/489) يؤكد بشكل واضح الحاجة إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجالات منع الصراع، والسلام والأمن، والمسائل الإنسانية والإعلام. وما فتئت منظمة الوحدة الأفريقية منذ فترة طويلة تضطلع بأنشطة ترمي إلى دفع عملية السلام والتنمية في أفريقيا قدما. وقد أنشئت آلية المنظمة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها خصيصا لمعالجة الصراعات في أفريقيا. وإن منظمة الوحدة الأفريقية تقدم مساهمة إيجابية في السعي إلى التوصل إلى حلول للصراعات في أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وإثيوبيا، وإريتريا، في جملة بلدان أخرى. كما تتجلى حالات الصراع تلك بشكل بارز أيضا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولذلك فإن من الجوهري توثيق التنسيق والتعاون بين المنظمتين؛ وترحب موريشيوس بالفعل بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وإن منظمة الوحدة الأفريقية، كمنظمة قارية أفريقية، يمكن أن تضطلع بدور مهم جدا في منع الصراعات وفي المساهمة في حل تلك الصراعات في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة. بيد أن من المهم تزويد منظمة الوحدة الأفريقية بالوسائل الضرورية لكي تكون قادرة عمليا وفورا على التصدي لحالات الصراع. ومن المجالات التي تتمكن فيها الأمم المتحدة من مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية، تحسين نظام الإنذار المبكر لديها. كما أن إجراء المشاورات بوتيرة أكبر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يؤدي إلى تنسيق العمل أيضا في مجال تسوية الصراعات.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تدعو إلى توثيق التعاون بدرجة أكبر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في المعركة ضد الإرهاب. وليس هناك أحد ولا بلد بمنأى عن الأعمال الإرهابية، وإن القضاء على الإرهاب يقتضي تنسيق الجهود. وفي عام ١٩٩٩، اعتمد زعماء أفريقيا، المجتمعون في مؤتمر قمتهم السنوي، في الجزائر العاصمة، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب. وقد أدت اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، التي صدمت العالم بأسره وأدت إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، زادت من التزام جميع الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات فعالة ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، يمكن أن تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية بدور مهم في تنسيق الجهود وفي تحديد احتياجات البلدان الأفريقية وتلبيتها بغية التنفيذ المناسب لقرارات مكافحة الإرهاب.

وعلى الجبهة الاقتصادية، كانت منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا نشيطة جدا في مواجهة تحديات العولمة. وفي الكفاح الذي تخوضه منظمة الوحدة الأفريقية للخروج من المستوى المنخفض من التنمية، اعتمدت المنظمة خطة عمل القاهرة، التي تلتها معاهدة أبوجا التي تنص على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تسمى الآن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يتضمن إعلان الأمم المتحدة للألفية فرعا كاملا كرس للاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا. ونظرا لاستعداد أفريقيا لتحمل نصيبها من المسؤولية ونظرا لالتزام الأمم المتحدة، من خلال إعلان الألفية، بمساعدة أفريقيا على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن وفدي يأمل أن تقوم الأمم المتحدة بإشراك منظمة الوحدة الأفريقية اشراكا وثيقا في تنفيذ الإعلان، وخصوصا البنود التي تتعلق بتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

وإني ألاحظ بارتياح أن الأمين العام تكلم في تقريره (A/56/390) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية

للفرانكوفونية عن تعزيز ذلك التعاون. ومن الضروري تحقيق التكامل، لأن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ينص على أن المسائل السياسية تشكل إحدى مجالات التعاون الرئيسية. وإن مساهمة المنظمة الدولية للفرانكوفونية على سبيل المثال في حل الصراع في بوروندي تبين أن من الواضح أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تضطلع بدور مهم في حل الصراعات.

وينبغي للمنظمات أن تؤسس الشراكات في سعيها للتوصل إلى حلول للمشاكل السياسة الوطنية والمحلية. وهنا، يحيط الأمين العام علما بحق بالجهود المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية من أجل تعزيز السلام والمصالحة في جزر القمر. واسمحوا لي بأن أضيف بأنني كنت شخصيا معنيا بشكل وثيق، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، بالجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى جزر القمر، لذلك فإنني أستطيع أن أقول الكثير عن النتيجة الإيجابية جدا التي اقترن بها ذلك المسعى المشترك.

وعلى الرغم من أن من المهم التوصل إلى حلول مشتركة للمشاكل السياسية، فإن التنمية يجب أن تظل المجال الذي يحظى بالأولوية في التعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة.

وينبغي تشجيع الاستخدام المشترك للقدرات في أغراض التنمية وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونحن لذلك نرحب باتفاقات التعاون الموقعة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبين المنظمة الدولية للفرانكوفونية لتوفير الدعم التقني والمالي الرامي إلى تعزيز وضع المرأة الأفريقية والدور الذي تضطلع به.

وتعتمد المنظمات الإقليمية اعتمادا شديدا على التعاون مع الأمم المتحدة، وتلاحظ موريشيوس مع الارتياح، أن بعضها قرر الاستثمار في أداء المنظمة العالمية لوظائفها. فالأمين العام يشير، في الوثيقة A/56/390، إلى أن المنظمة الدولية للفرانكوفونية، عملا باتفاق موقع في عام ١٩٩٩ مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تمول حاليا أكثر من ٢٠ خبيرا مكلفين بأنشطة تابعة للأمم المتحدة، كلهم من البلدان النامية. وليست الشراكة بين الأمم المتحدة وهذه المنظمة، التي تشمل عددا متزايدا من مجالات النشاط ذات الاهتمام المشترك للمنظمتين، سوى أحد الأمثلة الكثيرة على نجاح التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ويؤيد وفد موريشيوس تماما بذل المزيد من الجهود بغية تعزيز هذه الروابط. ونرجو أن تتطور هذه العلاقة المثمرة بشكل أكبر في الأعوام المقبلة. ومن ثم فإن من دواعي سرور وفدي أن يعرب عن تأييده لمشاريع القرارات المطروحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

السيد عليييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): سأشير فيما أقول إلى البند الفرعي (ج) من البند ٢١ من جدول الأعمال.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا قديم. بيد أن التفاعل بين المنظمتين يواصل التحسن منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٥/٣. وما زال لكلتا المنظمتين مصالح مشتركة تسمح بالتعاون في مجالات من قبيل منع نشوب الصراعات، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وتدابير بناء الثقة الرامية إلى زيادة التسامح والتفاهم بين أبناء الفئات العرقية المختلفة.

وننوه مع التقدير في هذا السياق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/302، الذي يتجلى فيه بالدرجة الكافية التعاون المثمر بين المنظمتين ويرمي إلى استكشاف إمكانية المزيد من تحسين التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

ومما يحمد لمجلس أوروبا كثيرا، تعاونه النشط والمثمر مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. كما ننوه بالتعاون الوثيق بين مجلس أوروبا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى اجتماع برلماني بشأن اللاجئين والمشردين في جنوب القفقاس، نظمته اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا التابعة للجمعية البرلمانية للمجلس، بالتعاون مع برلمان أذربيجان في أيار/مايو ٢٠٠١. وكان الغرض من ذلك الاجتماع تقييم مدى تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين في هذه المنطقة وماهية التقدم المحرز في تنفيذ الحلول وتحديد الطرق للنهوض بالحالة. وخلال الاجتماع، قدم المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي في أذربيجان استعراضا لعمل البرنامج في دول جنوب القفقاس، ركز فيه على استراتيجيات تشجيع عمليات العودة والدمج وإعادة التوطين، فضلا عن المشاريع الحالية والنهج الجديدة والعقبات المتبقية.

ومنذ إنشاء مكتب الاتصال بين مفوضية شؤون اللاجئين والمؤسسات الأوروبية في ستراسبورغ في عام ١٩٩٦، تطور التعاون بينه وبين مجلس أوروبا وتحول إلى شراكة شاملة تركز على إعداد المعايير القانونية، وإذكاء الوعي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتعزيز المجتمعات المدنية من حيث صلتها بالأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية. وقد تطورات العلاقة بين المجلس والمفوضية بدرجة ملحوظة، إذ أن عضوية المجلس الفريدة الممثلة لعموم أوروبا تتفق تماما مع زيادة تدخل المفوضية بشكل تنفيذي في مشاكل اللاجئين والمشردين في وسط وشرق وجنوب شرقي أوروبا.

وتقوم مفوضية شؤون اللاجئين والمجلس بتنفيذ برنامج مشترك للمساعدة التقنية في عدد من الدول الأعضاء. ويتألف هذا البرنامج من الإشتراك في تنظيم وعقد حلقات عمل بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المواضيعية ذات الصلة لكلتا المنظمتين. وستعقد في بلدي، على سبيل المثال، إحدى حلقات العمل المذكورة عن تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية وتطبيق قانون الجنسية.

وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ينقضي عام على انضمام أذربيجان لمجلس أوروبا. ونرى أن انضمامنا للمجلس يمثل بداية مرحلة جديدة في تطور أذربيجان بوصفها عضوا على قدم المساواة في الأسرة الأوروبية. وانضمام أذربيجان، التي تقع عند مفترق طرق تاريخي، إلى مجلس أوروبا، مفيد للبلد ولمجلس أوروبا على السواء. ونبذل قصارى جهدنا لنسهم في القيم الأوروبية. وسوف تساعد إسهاماتنا على تعزيز استقرار الديمقراطية في أوروبا كما تساعد الأوروبيين على فهم المصائر التاريخية لدول المشرق على نحو أفضل وأوفى.

ويشكل تعزيز الديمقراطيات إحدى الأولويات ومن المقرر أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وتولي أذربيجان اهتماما كبيرا لتطوير الديمقراطية في منطقتنا. ونرى أنها ستكون بمثابة ضمان للأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. كما نرى أن الديمقراطية لا يمكن أن تتطور في بلد يلتهب بأفكار القومية الهجومية والتفوق الوطني والمطالبات بأراضي الدول المجاورة.

إن هناك من يحرض على نشوب الصراعات اليوم، وتقع أراضي الدول ذات السيادة نهبا للاحتلال، وتمارس عمليات التطهير العرقي، ويجري طرد شعب مسالم من دياره. وتترتب على الإذعان للعدوان والتسليم بنتائج

الأعمال غير القانونية، والافتقار إلى رد فعل مناسب من المجتمع الدولي في الوقت الملائم عواقب مأساوية، فهي تقوض أسس الدول ذات السيادة وتسبب كوارث إنسانية. وينبغي ألا تكون هناك ازدواجية في المعايير. فهذا المجال كل لا يتجزأ ويلزم الأخذ بنهج جدي وقائم على المبادئ بنفس القدر إزاء جميع الصراعات.

ويتبع مجلس أوروبا من جانبه نهجا محمودا ومتسقا. وقد اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا، لدى تناولها الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، في دورتها الـ ١٠٨ البلاغ النهائي الذي أكدت فيه من جديد:

”احترام الحدود المعترف بها دوليا والسيادة والسلامة الإقليمية للدول في جميع أنحاء أوروبا، فضلا عن احترام مبادئ القانون الدولي الأخرى المبينة في ميثاق الأمم المتحدة وبيان هلسنكي الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من النصوص ذات الصلة“.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمدت اللجنة قرارا جاء فيه:

”وحق تقرير المصير واجب الاحترام، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ولمعايير القانون الدولي، بما فيها المعايير المتصلة بالسلامة الإقليمية للدول. وبالتالي، قد لا يمارس هذا الحق إلا بعد مفاوضات سلمية. أما استخدام القوة بغرض الاستيلاء على أراض فهو أمر غير مقبول ولا يجوز الاعتراف بمشروعية أي استيلاء ناجم عنه“.

ويسهم مجلس أوروبا إسهاما كبيرا في الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال تعزيز الاستقرار الديمقراطي وتوفير الحماية لحقوق الإنسان ورصد التزامات دوله الأعضاء، وذلك بتقديم ما لديه من دراية فنية رفيعة المستوى.

ووفدنا بوصفه من مقدمي مشروع القرار المطروح، يعرب عن ثقته في أنه سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تؤيد فيجي تماما بيان منتدى جزر المحيط الهادئ الذي أدلى به السيد فنشي كلودو مار ممثل ناورو.

السيد راتو سير كاميسي مارا، رجل الدولة السابق في فيجي وأحد كبار زعماء منتدى المحيط الهادئ، في معرض تهنئته في وقت سابق من هذا العام للمنتدى في عيده الثلاثين، أعلن أن المنتدى أصبح عنصرا هاما للنهوض باسم واحتياجات جنوب المحيط الهادئ والسيد راتو مارا، وكواحد من مؤسسي المنتدى أكد على كون التعاون والقيادة عنصرين أساسيين لمستقبل المنطقة تشعر فيه بالاطمئنان.

لذلك نشعر اليوم بمزيد من السعادة والفخر ببلوغ منطقة المنتدى معْلما بارزا في تاريخها باعتماد مشروع القرار A/56/L.29 الذي يبشر ببداية حقبة جديدة من التعاون بين منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة.

إن الدول الجزرية الأعضاء في منتدى المحيط الهادئ نشأت بثقافاتها السياسية الخاصة وكل منها يعتنق أصلا ”طريقة الهادئ“. و ”طريقة الهادئ“، في تطورها عبر ثلاثة عقود، احتضنت أعضاءنا فرادى ومجتمعين وساعدتنا على الارتقاء من ثقافة استعمارية أكثر تزمتا وتحريما سياسيا إلى ثقافة الاستقلال. وإذ نجابه وفي تلك العملية، وبعد مواجهة تحديات مختلفة في الماضي وحتى في الوقت الحاضر انتقل أعضاؤنا أيضا من ثقافة التبعية – الموروثة عن الماضي الاستعماري – إلى مزيد من الاستقلالية الاقتصادية.

إننا نقدِّر بشكل متزايد القيمة الكبيرة لسياسة فعالة تتغلب على المواقف الرجعية التقليدية والحاجة إلى تلك السياسة. ويُعزى كثير من تلك المواقف إلى خصوصيات ومواطن الضعف التي نواجهها بحكم كوننا بلدانا جزرية نامية والتي تزيد من حدتها عزلتنا النائية. لقد بنتْ دروس الماضي إصرارنا على تقوية أنفسنا من خلال القيود الفريدة وتحديد توجهاتنا واستراتيجياتنا المستقبلية التي ستساعدنا على الصمود أمام التحديات الهائلة التي تواجهنا.

وندركُ أن القيادة الفعالة والتعاون مواطن قوة لأعضاء المنتدى اليوم إذ ننخرط في العولمة، واقع التنمية العالمي الذي لا قرار لنا فيه ولا سيطرة لنا عليه، ولكن قواعده الشمولية وإطاره الشامل يجبرنا على التقيد به كمسألة مسلّم بها. ولئن كنا قد طوّرنا بُنيتنا الإقليمية خلال العقود الثلاثة الماضية وتعلّمنا دروسا كثيرة خلال ذلك، فإننا ندرك أن الفوائد الكاملة لعضوية أي من أعضاء المنتدى في الأسرة الدولية هذه لن تتحقق على أفضل وجه إلا من خلال توجه إقليمي.

إن منح أمانة المنتدى صفة مراقب له ميزات ولكن التعاون الحقيقي ظل بعيدا عن متناولنا، وتسبب ذلك في مزيد من الأعباء التي تحملتها الدول الأعضاء فرادى. رؤانا نحن في منطقة منتدى المحيط الهادئ مطابقة لنفس أهداف ومقاصد المنظمة. ومن المنطقي أن التعاون سوف يعزز إلى حد كبير استراتيجيتنا لتحقيق هذه الأهداف بتنسيق أكثر تركيزا لتلافي الازدواجية والإسراف الذي لا مبرر له ولا طاقة لنا على احتماله.

لقد حان الوقت لكي نصوغ تعاونا أوثق على وجه الخصوص مع الجماعات والمنظمات الإقليمية التي يشكِّل غالبيتها أعضاء من الدول النامية والدول الأقل نموا – لكي يتسنى لنا أن نستغل وحدة مواقفنا فنحصل على صوت أكبر وتمثيل أكثر إنصافا وتقدير أفضل لحاجاتنا المقدّرة وبالتالي لمطالبنا التي نجد لدى التدقيق فيها أنها تقع ضمن مجال مختلف ولايات الأمم المتحدة. لقد كنا كعادتنا بطيئين في استخدام التسهيلات والآليات المتاحة إلا عندما كانت مدعومة من شركاء أكثر تطورا. وإن هذا الحدث يشكِّل وعدا بزيادة قوة وفوائد الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لأعضائنا. وبالمقابل فإننا على ثقة من أنه سيخفف الآثار السلبية الحقيقية والمحتملة على قدرتنا السياسية والاقتصادية على البقاء.

لذلك فإن الأمة الفيجية وأخواتها أمم منطقة المحيط الهادئ يحدوها الأمل بأننا، من خلال تشكيل تعاون أكبر بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، سنتمكن من تعزيز مواقفنا ونتخذ معا خطوات ثابتة تقرب شعوبنا من الأهداف التنظيمية التي تعود بالفائدة على الطرفين.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إن هدف إعلان الألفية بتعزيز دور الأمم المتحدة كمحفل للحوار والعمل الفعّال للتصدي لتحديات هذه الألفية يشمل أيضا الارتقاء بالتعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية. وهذه الفكرة لم ترد إلا بشكل موجز في خريطة الطريق التي رسمها الأمين العام نحو تحقيق إعلان الأمم المتحدة للألفية، وإن وفدي ليحدوه الأمل بأن توفّر مداولاتنا اليوم إسهامات قيِّمة في هذا الصدد.

لما كنا قد قررنا هذا العام فحص التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية شتى تحت بند واحد من جدول الأعمال فإن وفدي سيركز إسهامه على التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وبين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بالإضافة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتشاطرون في القارة الأوروبية

مصالح تعزيز وتقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، والإسهام في منع الصراع وبناء السلام فيما بعد الصراع.

والممارسة المتبعة بعقد اجتماعات ثلاثية رفيعة المستوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا مثال حي يحتذى على التعاون وتنسيق الأنشطة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

إن تقييم الدور الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يشير إلى الفوائد الهامة التي يمكن أن نجنيها من التعاون بين مختلف بعثات حفظ السلام وبرامج ووكالات الأمم المتحدة وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مختلف المناطق.

وعلى مدى الـ ٢٦ عاما الماضية تطورت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة إقليمية عتيدة وقادرة على التصدي لمختلف التحديات التي تشكِّل تهديدا للسلام والأمن في أوروبا. ولقد تعلّمنا الكثير من الدروس المتعلِّقة بتلك العملية في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، وأثناء العمل معها جنبا إلى جنب في محاولة إحلال السلام والاستقرار في مختلف ربوع القارة الأوروبية. ويتضح من تقرير الأمين العام أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقدم إسهاما هاما وإيجابيا في السلم والأمن الإقليميين، واستطرادا، في السلم والأمن الدوليين.

لقد كان جنوب شرقي أوروبا حقلا ناجحا للتجارب بالنسبة لعدد من أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومناهجها الجديدة — مثل تدريب الشرطة ومشاريع تطبيق الديمقراطية وبناء المؤسسات وتنظيم الانتخابات ومراقبتها والتواجد الميداني.

ومن منطلق تجربة بلادي، أقول إن التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثتها في كرواتيا كان مفيدا جدا. وسوف نواصل حوارنا البنّاء مع البعثة بغية مضاعفة إمكانيتها إلى أقصى حد، آخذين في الاعتبار التغييرات الإيجابية العديدة التي حدثت في بلدي. وترى كرواتيا أن استمرار التطورات الإيجابية سيضع عما قريب حدا للحاجة إلى المزيد من وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكله الحالي.

ربما يحق لأوروبا أن تفخر بآليتها ومؤسساتها المخصصة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، إلا أنه يمكن، بل ينبغي، فعل المزيد في هذا المجال. ويبقى مجلس أوروبا المنظمة الإقليمية الرائدة في مجال تشجيع وحماية حقوق الإنسان، من حيث بُعدي وضع المعايير والتنفيذ معاً. ومن ناحية أخرى، توفر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتوفر الشريعة الثرية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قانونا وثيق الصلة للسوابق القضائية. ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الإطار الأمني والسياسي المشترك الذي يهتدي بمبادئ حقوق الإنسان هو إنجاز رائع.

لقد احتفلت كرواتيا مؤخرا، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في برلمانها، السابور، بالذكرى السنوية الخامسة لعضويتها في مجلس أوروبا، بحضور اللورد راسل جونستون، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وكان لعضوية كرواتيا في مجلس أوروبا أهمية خاصة في تحقيق المزيد من تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وبشكل عام، استفاد النظام القانوني الكرواتي كثيرا من إصلاح قانوني شامل تم فيه وضع قانون وطني لحقوق الإنسان على أساس معايير الأمم المتحدة والمعايير الأوروبية في هذا المجال. ولقد بدأت المحاكم الكرواتية الاستناد في قراراتها إلى مواد من المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك إلى أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وبالانتقال إلى جارتنا البوسنة والهرسك، ترحب جمهورية كرواتيا بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومجلس أوروبا، وتشاطر الممثل الخاص للأمين العام الرأي بخصوص الحاجة إلى انضمامها العاجل إلى مجلس أوروبا. وترى جمهورية كرواتيا أن عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا من شأنها أن تشجع الحكم السليم وأن يكون لها تأثير إيجابي جدا في زيادة التطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

ويمكن تعزيز التعاون بين المنظمات الثلاث بعدد من الطرق، مع أخذ الولاية والدور الرئيسي لكل من هذه المنظمات، وكذلك الخبرة الخاصة بها، في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يسهم مجلس أوروبا بشكل كبير في أنشطة الأمم المتحدة في مجال تشجيع وحماية حقوق الإنسان من خلال الإصلاحات القانونية، بما في ذلك مجال الديمقراطية المحلية والإقليمية الهام جدا، والذي ليس له نظير في أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

ما زالت إحدى القضايا الرئيسية في إعادة النظر في دور المنظمات الإقليمية في العالم المتغير هي التقسيم الحسن التوقيت للأنشطة بين الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية، من ناحية، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، من ناحية أخرى. فالتعاون الوثيق والتقسيم الواضح للعمل والمسؤوليات لا غنى عنهما من أجل تجنب خطر الازدواجية غير الضرورية في الجهود المبذولة وفي الآليات القائمة.

ولقد عُقد مؤخرا في دوبروفنيك، بكرواتيا، المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة القفقاس، من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقام وفدي بتعميم استنتاجات دوبروفنيك في إطار هذا البند من جدول الأعمال كنموذج على التعاون الجيد بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى – وبشكل أدق بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الأوروبية.

وكان الغرض من ذلك المؤتمر استعراض متابعة بعض جوانب إعلان وبرنامج عمل فيينا، وبشكل أكثر تحديدا ما يخص تطبيق الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني والتعدد الثقافي. ولقد قدمت المفوضة السامية ماري روبنسون أفكارها، في خطابها الافتتاحي في دوبروفنيك، في إطار تمهيدي للتعاون الإقليمي، وركّزت بشكل خاص على المجالات التالية: خطط العمل الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وتعليم حقوق الإنسان وتوصيات المتابعة الصادرة عن هيئات وآليات اتفاقية لجنة حقوق الإنسان.

وتأمل حكومتي أن يصبح مؤتمر دوبرفنيك واستنتاجات دوبروفنيك بداية لعملية تعزيز التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية، بهدف جعل الأنشطة أكثر فعالية وتجنب الازدواجية غير الضرورية وتحديد فرص التعاون.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.